الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير **ميدان: علوم اقتصادية، تجارية، علوم التسيير**

قسم: علوم التسيير **شعبة: علوم مالية ومحاسبة**

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

إعداد الطالبتين:

– كراش زينب.

– عياد سومية.

تحت عنوان:

دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

1– د. بن صوشة ثأمر	**أستاذ محاضر– أ–**	**رئيسا**
2– د. بوسعيد محمد عبد الكريم.	**أستاذ مساعد– ب–**	**مشرفا ومقررا**
3– د. شريف محمد	**أستاذ محاضر– أ–**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022–2023م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا ووفقنا في إنجاز هذه المذكرة.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف "بوسعيد محمد عبد الكريم" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال إنجازنا لهذا العمل وآرائه السديدة التي كانت عونا لنا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على تكبدهم عناء القراءة، وعلى ما يبدونه من توجيهات وتصويبات.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أ وبعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع من الأهل والأصدقاء.

إهداء

أهدي هذه المذكرة إلى:

الذي قال فيهم الله عز وجل:

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[سورة الإسراء، الآية: 23]

برا وإحسانا لهما وتقديرا بما قدماه لي

الإخوة والأخوات والأصدقاء

زوجي العزيز

إلى كل من وقف معي في إنجاز هذه المذكرة من قريب أ وبعيد

بجهده ووقته ودعائه.

زينب

إهداء

إلى أبي...(محمد)

الذي علمني كيف أمسك القلم وكيف أخط الكلمات بلا ندم.

أنحني أمامك عرفانا بالجميل يا من علمني سر الإنسان الأصيل...كنت شمسي التي استمد مكنها دفئي ومعرفتي...وكنت قمري الذي استمد منه أملي وشوقي، جعلك ربي سببا في زرع أصفى ما في نفسي وهديتني فأحسنت تهذيبي وأدبي...

من علمني كل شيء فصرت أتعبد في محرابك نهارا وليلا.

أطال الله في عمرك يا حبيبي.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان...التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد التي دعواتها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي...

التي كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي ارتحت، نبع الحنان أمي أعز مالاك على القلب والعين جزاك الله عني خير الجزاء في الدارين...

إلى إخوتي وأخواتي فهم من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقاب والصعاب كانوا لي بمثابة العضد والسند...

إلى كل من دعمني وشجعني في حاتي وأعطاني دفعة نح والأمام.

سومية

فهرس المحتويات

الشكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية

تمهيد 5

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك الإسلامية والكلاسيكية 6

المطلب الأول: مفهوم للبنوك الإسلامية والكلاسيكية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما 6

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية والكلاسيكية 11

المطلب الثالث: مصادر الأموال وصيغ التمويل للبنكين الإسلامي والكلاسيكي 14

المبحث الثاني: دراسة المؤشرات العائد والمخاطرة بالنسبة للبنوك الإسلامية والكلاسيكية 20

المطلب الأول: المؤشرات المستخدمة في البنوك الكلاسيكية حسب طريقة العائد والمخاطرة 20

المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في البنوك الإسلامية حسب طريقة العائد والمخاطرة..... 22

المطلب الثالث: مقارنة بين مؤشرات المستخدمة في كل من البنوك الكلاسيكية والإسلامية 24

المبحث الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة 26

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية 26

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية 28

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة 30

– خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية حول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري (دراسة مقارنة)

تمهيد 33

المبحث الأول: مفاهيم حول بنك الوطني الجزائري BNA والبركة الجزائري 34

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري 34

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري 38

المطلب الثالث: الأهداف والخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري. 44

المبحث الثاني: طريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 47

المطلب الأول: دراسة مؤشرات العائد والمخاطرة مع كفاية رأس المال 47

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات العائد في بنك الربكة الجزائري والبنك الوطني الجزائري 51

المطلب الثالث: دراسة مؤشرات المخاطر بالنسبة لبنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري 57

المبحث الثالث: تفسير مؤشرات العائد والمخاطرة في بنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري **61**

المطلب الأول: تفسير مؤشرات العائد والمخاطرة بمقارنة كفاية رأس المال 61

المطلب الثاني: النتائج المتوصل إليها بالنسبة لبنك البركة الجزائري 64

المطلب الثالث: النتائج المتوصل إليها بالنسبة للبنك الوطني الجزائري 65

– خلاصة الفصل 66

خاتمة 68

قائمة المراجع 71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية	10
(2-1)	مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك الكلاسيكية	21
(1- 3)	مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنوك التجارية	22
(1-4)	مؤشرات المخاطرة في البنوك الكلاسيكية	23
(1-5)	مؤشرات المخاطرة في البنوك الإسلامية	24
(2-1)	مؤشرات العائد والمخاطرة مع كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	47
(2-2)	مؤشرات المخاطر مع كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائر	49
(2- 3)	قوانين مؤشرات العائد والمخاطرة مع كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائر	51
(2-4)	معدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	51
(2-5)	معدل العائد على حقوق الملكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	53
(2- 6)	مؤشر العائد على الأصولالبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	54
(2-7)	معدل هامش الربح على الأصولالبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	56
(2-8)	مؤشرات المخاطر البنك الوطني الجزائري " و"بنك البركة الجزائري	57
(2-9)	معدل المخاطر الائتمان البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	58
(2 -10)	معدل مخاطر السيولة البنكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية	09
(2-1)	مصادر أموال البنوك الإسلامية	15
(3-1)	مصادر البنوك الكلاسيكية	16
(1-2)	الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة – الجزائر	38
(2-2)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	42
(3-2)	مؤشرات العائد والمخاطرة مع كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	48
(4-2)	مؤشرات المخاطر مع كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	50
(5 -2)	نسبة تطور معدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	52
(6-2)	نسبة تطور معدل العائد على حقوق الملكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	53
(7-2)	نسبة تطور معدل هامش الربح على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	55
(8-2)	قوانين مؤشرات المخاطرة للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	56
(9-2)	نسبة تطور معدل المخاطر الائتمان البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	58
(10-2)	نسبة تطور معدل مخاطر السيولة البنكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري	59

مقدمة

مقدمة:

تلعب البنوك بنوعيها الكلاسيكية والإسلامية دور الوساطة المالية حيث ترتبط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز في الموارد المالية إلا أن نشاط البنوك الكلاسيكية تعتمد بالدرجة الأولى على أسعار الفائدة سواء في جلب المودعين أ والمقرضين أن عند منح التمويل للمستثمرين بينما تسعى البنوك الإسلامية على تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا من خلال العمل بنظام المشاركة والمرابحة وغيرها من التعاملات الإسلامية المباحة في ذلك يجلب المتعاملين الذين لا يجدون التعاملات الربوية ويسعون إلى إدارة أموالهم وأعمالهم بطريقة تتوافق مع أحكام ديننا الحنيف.

وبما أن تعمل تحت رقابة إشراف البنك المركزي له والمسؤول عن سلامة النظام المصرفي للدولة.

فتسعى كل من البنوك الإسلامية والكلاسيكية إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية تتماشى مع متطلبات العميل دون وجود أي عراقيل تمنح ذلك ومن خلال هذه المعطيات يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما الفرق بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية من حيث العائد والمخاطرة؟
- ومن خلال الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
  - فيما تختص وتتميز البنوك الإسلامية عن البنوك الكلاسيكية؟
  - ما هي الاختلافات بين المؤشرات المستخدمة في البنوك الإسلامية والكلاسيكية؟

– فرضيات الدراسة:

– الفرضية الأول:

تستخدم البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية مبادئ وتقنيات العائد والمخاطرة.

– الفرصة الثانية:

وجود علاقة بين مؤشرات العائد والمخاطرة للبنك الإسلامي والكلاسيكي.

– أهداف الدراسة:

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1- فهم صيغ ومصادر التمويل لكلا البنكين.

2- تقييم أداء البنوك الإسلامية والكلاسيكية باستخدام طريقة العائد والمخاطرة.

3- تسلط الضوء على مؤشرات التي تختلف في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية في كيفية حسابها.

4- تقييم أداء البنكين والمقارنة بينهما.

-حدود الدراسة:

- حدود المكانية: على مستوى البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري.

- حدود الزمانية: فترة الدراسة 2010 حتى 2020 لبنك الوطني الجزائر والبنك البركة الجزائري.

- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسلط الضوء على مستويات الأداء للبنوك الإسلامية والكلاسيكية في الجزائر وذلك باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة الأمر الذي ساهم في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء هذه البنوك وبالتالي تقديم التوصيات اللازمة.

- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب كثيرة ومتعددة نذكر منها:

- تخصص دراستنا "مالية وبنوك" ولإدراكنا بأهمية الموضوع في الوقت الراهن.
- تزايد وانتشار البنوك الإسلامية.
- قلة الدراسة التي تناول المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية.
- رغبتنا في التخصص في هذا المجال.

- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يلائم طبيعة الموضوع المدروس الذي يعتمد على جمع المعطيات والمعلومات التي تساعد على التحليل للوصول إلى معلومات دقيقة تمكننا من معرفة الأدوات والمؤشرات المتبعة في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، اعتمدنا على المنهج تحليلي تقيمي وذلك من خلال الدراسة التطبيقية، يسمح لنا هذا الأخير بتقييم أداء البنوك

الإسلامية والبنوك الكلاسيكية من حيث العائد والمخاطرة على مستوى البنكين البنك الوطني الجزائري والبنك البركة الجزائري وذلك للفترة الدراسية 2010 -2020.

– صعوبات البحث:

لا يخل وأي بحث من مواجهة صعوبات أ وعراقيل ومن أهمها:

– صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك.

– قلة البنوك الإسلامية في الجزائر وعدم تواجدها في ولاية تيارت (مكان دراستنا).

– صعوبة التنقل إلى ولايات أخرى لعدم وجود بنوك إسلامية.

– هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين:

الفصل الأول تضمن الإطار النظري والمفاهيمي بين البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية وفيه ثلاث مباحث وهي مدخل إلى البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية تطرقنا فيه عن المفاهيم والاختلافات والتشابه بينهما وأهم الأهداف والخصائص للبنكين بالإضافة إلى صيغ ومصادر التمويل لهما، أما المبحث الثاني كان من حيث العائد والمخاطرة والمقارنة بينهما، أما الأخير فكان يخص الدراسات السابقة.

بالنسبة للفصل الثاني كان دراسة تطبيقية نجد فيه ثلاث مباحث، فالمبحث الأول مفاهيم حول البنك الوطني الجزائري والبنك البركة الجزائري، أما المبحث الثاني كان حول الأدوات والطريقة المستعملة بجمع البيانات المتعلقة بالبنكين من 2010-2020 حيث قمنا بتحليل وتفسير لتسهيل عملية المقارنة بين البنكين.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية

تمهيد:

يتكـون الجهـاز المصـرفي لأي دولـة مـن عـدة مصـارف تختلـف مـن دولـة إلى أخـرى وفقـا لنظامهـا وتخصصـها والـدور الـذي تقـوم بـه في المجتمـع وه وأداة فعالـة وقيمـة في الاقتصـاد العـالمي في العصـر الحـالي، ولا يمكن أن يستهدف الربح ا ويتطور الاقتصاد بدونها، ولا يمكن الاستغناء عنها.

حيـث أن البنـوك الكلاسـيكية تمـارس الوسـاطة الماليـة أي قبـول الودائـع مـن العمـلاء ومـنح القـروض مقابـل فائـدة، أمـا البنـوك الإسـلامية كانـت ضـوء أمـل للمجتمعـات اللاربويـة لـتخلص مـن الآثـار السـلبية الـتي نسـبتها الأزمـات الاقتصـادية فبـدورها تقـدم مختلـف أشـكال التمويـل لكـن مـا يتوافـق مـع الشـريعة والمبادئ الإسلامية.

ومـن هـذا الفصـل سـوف نتطـرق إلى أخـذ مفـاهيم وفكـرة عامـة حـول البنـوك الإسـلامية والكلاسيكية.

وهذا يستلزم المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك الإسلامية والكلاسيكية.

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات العائد والمخاطرة بالنسبة للبنوك الإسلامية والكلاسيكية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية.

أدت البنوك ومازالت تؤدي دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي كما أن هذا الدور تبلور وتطور بدوره متأثرا وقد تعددت كتابات التي تشرح مفهوم البنوك الكلاسيكية والإسلامية، ويحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب من مفهوم وأوجه التشابه والاختلاف بينهما وخصائص وأهداف البنكين بالإضافة إلى الصيغ ومصادر التمويل للبنكين الإسلامي والكلاسيكي

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية والكلاسيكية وأوجه الاختلاف والتشابه بينهما

أولا– مفهوم البنوك الإسلامية:

تعددت مفاهيم البنك الإسلامي باختلاف تعدد الكتاب والباحثين وذلك راجع باختلاف المنهج والتوحد.

1- عرفه "**حسن محمد سمحان**" "عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أ والمضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات التمويل والاستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال"[1].

2- "هو منظمة مالية ومصرفية وبذلك فهو منظمة تتعامل بالأموال أخذا أو عطاء وإيداعا وتوظيفا، تمويلا واستثمارا هذا بالإضافة إلى التزامها بأداء كافة الخدمات المصرفية المتعددة والمعرفة في مجال المصارف وهي مرتبطة بتسيير الأعمال التجارية للأفراد والمنظمات المجتمع".[2]

3- وعرف أيضا بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية تزاول أعمالها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية".[3]

[1]– حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2013، ص 42.

[2]– محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010، ص 124.

[3]– عبد الرواق رحيم الهيني، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، 1998، ص 174.

4- هـ ومؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يغرب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات بما يتعلق مع الشريعة الإسلامية.[1]

من خلال عدة تعاريف ومفاهيم يمكن أن نستخلص المصرف أ والبنك الإسلامي ونقول أنه: "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بأعمالها وفق المبادئ والأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة".

ثانيا–مفهوم البنوك الكلاسيكية:

تعتبر البنوك (التجارية، أ والكلاسيكية أ والتقليدية) أحد المكونات الأساسية للجهاز المصرفي فتعددت التعاريف واختلفت، فلا تجد مفهوما ثابتا لها سوف نقوم بذكر عدة تعاريف منها:

- "هي تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عن طلب أو لأجال، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي ويباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزمها من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفق الأوضاع التي يقررها المصرف المركزي، كما أن المصرف التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكميات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية"[2].

- تعريف آخر "لهندي" بأنه: "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري لهذا المفهوم يعتبر وسطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وبين أولئك يحتاجون تلك الأموال"[3].

[1]- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص 131.

[2]- حسين محمد سمحان، سهيل سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2010، ص 105.

[3]- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، دار النشر، مصر، 2015، ص 05.

– ويشير أمثال الهاشمي: «مؤسسة مالية تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع عند الطلب أ والآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما يباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وتساهم في إنشاء المشروعات»[1].

من خلال التعريفات السابقة والمفاهيم للبنوك الكلاسيكية يمكن أن نعرفها ما يلي على أنها: مؤسسات مالية بدور الوسيط في المعاملات المالية بين المودعين والمقرضين مقابل تحصيل فوائد.

ثالثا– أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية:

هناك تقاطعات عدة بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية ويمكن حصرها فيما يلي:

أ– كلاهما مؤسسة مالية تهدف إلى الربح ووسيط مالي بين الطرفين.[2]

ب– كلاهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء، كالصرافة والحساب الجاري وغيرها.

ج– الوظيفة التي يصطلح بين الجهاز المصرفي في النظامين تكاد أن تكون واحدة وتتمثل في:[3]

– حشد الموارد في أوعية الجهاز المصرفي المختلفة والعمل على إعادة توظيفها بفعالية أكبر بما يخدم المصلحة المزدوجة.

– المشاركة في وضع السياسيات النقدية وإرادتها.

د– تخضع المصارف الإسلامية والربوية على حد سواء للرقابة المصرف المركزي (رقابة مالية فقط) كما يتقيد كل منهما بالأوامر والتعليمات الصادرة فيما يتعلق بالمصارف.[4]

هـ– إنهاء مؤسسات ذات طبيعة مالية ومصرفية على أنها تقوم بالأعمال المتصلة بالجوانب المالية والمصرفية سواء اتصل الأمر بحصولها على الموارد التمويلية رغم الاختلافات في صيغة هذا

---

[1]– محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 64– 65.

[2]– يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1429هـ– 2009م، ص 67.

[3]– اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، لبنان– بيروت، 2002، ص 219.

[4]– أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية و"الرقابة عليها"، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 1430هـ– 2010م، ص 67.

الاستخدام للموارد ولذلك يطلق على أي منها مصاريف أ وبنوك بسبب أنها تقوم بأعمال طبيعة متماثلة وتتضمن حصولها على الموارد المالية واستخدامها ولكن بما يتفق مع طبيعة كل منهما[1].

و- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في تقديم الخدمات البنكية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية نذكر منها ما يلي:[2]

- الحسابات الجارية المبنية على أساس القرض.
- استبدال المعاملات.
- تحصيل الأوراق التجارية لحساب الدائنين.
- التحولات النقدية (الحوالة).

رابعا- أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية:

رغم تشابه كل من البنوك الإسلامية والكلاسيكية إلا أن يوجد اختلاف في عدة أوجه والتي من أهمها:

- تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية في صيغ التي يتم بموجبها استخدام الموارد لديها، حيث إن البنوك التجارية تعتمد على صيغة أساسية تتمثل بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها للمتعاملين معها هذه القروض الإسلامية ولذلك فإن البنوك الإسلامية تعتمد صيغ في استخدام الموارد لديها تتضمن المشاركة في الربح والخسارة، وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية.[3].

- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء أو تعتبر النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالالتزامات، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها المشروعة.[4].

---

[1]- حسين محمد سمحان، سهل أحمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 390.

[2]- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة-، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامية، بيروت- لبنان، 1986، ص 39.

[3]- بن حد وفؤاد، البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 218.

[4]- طلحة عبد القادر، يزيد قادة، صوار يوسف، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، مجلة المالية والسواق الجزائر، ص 54.

تتميز البنوك الإسلامية بعدم وجود قرض أخير تلجأ إليه عند حاجتها للسيولة، بينما التقليدية تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي مما يحتم على الإسلامية الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة على حساب ضياع فرصة الاستثمار البديلة لها، ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1– 1):الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

المصدر: بن حد وفؤاد، البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، عمان، ص222.

هناك الكثير من أوجه التشابه بين البنوك التقليدية والإسلامية ولكن الاختلاف يكمن في الوسائل والأدوات التي تحقق النتائج وفيما يلي بعض أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه البنوك.[1]

الجدول رقم (1–1): أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول التالي

البنوك الإسلامية	البنوك التجارية
1- تهدف إلى حشد مدخرات المتعاملين وتوجيهها نح وقنوات الاستثمار المختلفة حسب الأسس المتبعة في البنوك التجارية.	1- تهدف إلى حشد المدخرات وتوجيهها نح وقنوات الاستثمار المختلفة على أساس إسلامي ووفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
2- تقوم بقبول الودائع على أساس سعر الفائدة المحدد سلفا وبغض النظر عن نتائج الأعمال ويكون	2- تقوم بقبول الودائع على أساس مشاركتها في الأرباح في حال تحققها وعلى ضوء النتائج الأعمال

[1]- نعيم نصر داود، البنوك الإسلامية نح واقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، سنة 1433هـ-2012م، ص 69- 70.

سعر الفائدة عامل جذب للودائع.	المتحققة.
3- يقوم عمل البنوك التجارية على أساس المتاجرة بالقروض.	3- يقوم عمل البنك الإسلامي جزئيا على التجارة بالبضائع.
4- الودائع في البنوك التجارية تمثل دينا عليها ويجب ردها عند الطلب.	4- تعتبر الودائع الجارية أمانة لدى البنك الإسلامي له غنمها وعليه غرمها أما ودائع الاستثمارية فهي حسابات مشاركة في الربح والخسارة.
5- تكديس الثروات والنم وغير المتوازن في قطاعات الاقتصاد	5- تعمل على تقوية الروابط الاجتماعية من خلال أعمالها المختلفة مثل المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة.
6- تحصل على فوائد تأخير عند التأخر في السداد	6- لا تقوم البنوك الإسلامية بالحصول على فوائد تأخير عند التاجر في السداد.

المصدر: نعيم نصر داود، البنوك الإسلامية نح واقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون موزعون، سنة 2012م- 1433هـ، ص 69-70.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية والكلاسيكية

أولا- خصائص أهداف البنوك الإسلامية:

1- خصائص البنوك الإسلامية: البنك الإسلامي يتميز عن غيره من البنوك ببعض الخصائص التي يقوم عليها وذلك من خلال:

- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء.
- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيام بأعمالها ونشاطها.
- البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية فحسب بل تقدم تمويلا عينا، أي أنها لا تُتَجار في الائتمان[1].

[1]- قنية عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية- دراسة مقارنة- دار النفائس، الأردن، ط1، 2013، ص 38.

– ترويج المشروعات الاستثمارية لحساب البنك أ ولحساب الغير أ وبالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمقدرة الفنية مما يحوزون عن سمة حسنة.[1]

– إن المصارف الإسلامية لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل المواد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، وإن الأصل في الاعتماد المصارف الإسلامية على هذه الخاصية هي النصوص العديدة التي وردت في القرآن الكريم لتحريم الربا، لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾.[2]

2– أهداف البنوك الإسلامية:

لتحقيق رسالة البنك الإسلامي هناك عدة أهداف لتحقيقها وهي:

أ– أهداف شرعية: "تتمثل في تطبيق منهج الله في مجال المال والاقتصاد وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وإبراز العمل الإنساني والجهد البشري باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج وتحقيق النم والشاملة والالتزام في كل ذلك بتعاليم الإسلام وتوجيهاته وذلك بإتباع أو أمره واجتناب نواهيه والتمسك بكل قيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشرائع السماوية".[3]

ب– الأهداف المالية: "التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان وتنمية الموارد".[4]

ج– الأهداف الاستثمارية: "الاستثمار المباشر، المشاركات، ترويج المشروعات، دراسة جدوى للغير، تحسين المناخ الاستثماري"[5].

– زيادة التكاتف والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة".[6]

---

[1]– رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 220.

[2]– آل عمران: 130.

[3]– محمد حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، ص 191.

[4]– مصطفى كمال السيد طابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ص 48.

[5]– المرجع نفسه، ص 48.

[6]– حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أداؤها المالي آثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن– عمان، د.ط، د.ت، ص 32.

د- الهدف الثقافي: من "من خلال نشر الكتب والمجالات والدراسات في الثقافة الإسلامية والمعرفة المصرفية الإسلامية وإحياء وبعث التراث في المعاملات المالية والتجارية والمصرفية".[1]

ثانيا- خصائص وأهداف البنوك الكلاسيكية:

1- خصائص البنوك الكلاسيكية:

يمكننا تحديد خصائص البنوك الكلاسيكية فيما يلي:[2]

- يمارس البنك المركزي قابلية على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن المصارف لا يمكنها أن تماس أي رقابة أ وتأثير على البنك المركزي.

- تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها المصرف المركزي فالأولى إجرائية وغير نهائية والثانية إجرائية نهائية بقوة التشريع.

- تقوم البنوك التجارية بعمليات إقراض واقتراض عن طريق جمع واستقبال الودائع تحت الطلب أ ولأجل تقديمها للعملاء على شكل قروض.

2- أهداف البنوك الكلاسيكية:

تعتبر البنوك أ والمصارف في اقتصاديات جميع دول العالم أداة مهمة وفعالة في تسيير وتوجيه شؤون الاقتصاد بما يحقق الأهداف مما جعل أحد الاقتصاديين يصفها بأنها: "ملكات الصناعة والتجارة وأن العصر الحالي هو عصر الائتمان"[3].

وبالرغم من أن الصيرفة التقليدية لم تضع عند ظهورها خدمة المجتمع كهدف من أهدافها، حيث كان ظهور نزعة فردية رأسمالية من ذوي النقود، وتحقيق الثراء باستعمال أسلوب الفائدة فإن البنوك الإسلامية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: الربحية، السيولة، الأمان.

أ- هدف الربحية: يتحدد ربح المشروع بالفرق بين إرادته الكلية ونفقاته الكلية والبنك كمشروع خاص يستهدف من نشاطه تعظيم هذا الربح، أما بتحقيق أقصى إيراد ممكن على مستوى

[1]- الخضري محسن أحمد، البنوك الإسلامية، دار الحرية، مصر، الطبعة الأولى، ص 40.

[2]- سارة سواكرية، ونزيهة بوزيد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية مذكرة ليسانس، تحليل نقدي، 2012-2013، ص: 6-7.

[3]- غريب جمال، المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية، دار الاتحاد الغربي، القاهرة، 1972، ص 7.

معين من تكاليف التشغيلية والإدارية أ وبتحقيق إيراد كل معين عند أقل مستوى ممكن من التكاليف التشغيلية والإدارية[1].

ب- هدف السيولة: تعتبر السيولة أصل من الأصول عن مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدنية أكثر سيولة من البضاعة، أما السيولة في البنك فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والمتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات السحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان لذلك يجب على البنوك التقليدية أن تحتفظ نسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة.[2]

ج- هدف الأمان: ه ويتمثل في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين Safety على أساس رأس مال صغير، ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.[3]

إذن يعتبر البنك علة ودائعهم كمصدر أساسي للاستثمار، فالمصرف لا يستطيع أن يتحمل خسائر تفوق قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فهي إعلان عن إفلاس المصرف.

المطلب الثالث: مصادر الأموال وصيغ التمويل البنكية الإسلامي والكلاسيكي

أولا- مصادر الأموال للبنكين الإسلامي والكلاسيكي:

1- مصادر الأموال للبنك الإسلامي:

يقصد بها تلك المصادر التي تتدفق من خلالها الموارد المختلفة للبنك الإسلامي وفيها نوعين من المصادر هما المصادر الداخلية والخارجية.

1-1- المصادر الداخلية أ والذاتية: تتكون المصادر الذاتية في جميع البنوك من حقوق الملكية والتي تشمل ما يلي: رأس المال، الاحتياطات، والمخصصات.

أ- رأس المال: وبه يتم تأسيس المصرف وإيجاد الشخصية الاعتبارية وإعداده وتزويده بكل التجهيزات اللازمة للبدء بممارسة نشاطه من مبنى وكوادر إدارية ومصرفية وأثاث وأجهزة ومعدات

[1]- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، ط1، بيروت- لبنان، 2002، ص 138- 139.

[2]- غازي عبد المجيد الرقيبات، المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة، دار وائل للنشر، ط1، 2014، الأردن، ص 57.

[3]- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، ط1، 2011، ص 21.

وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها، ويمكن لإدارة المصرف أن تقوم بزيادة رأس المال وإصدار أسهم جديدة للاكتتاب[1].

ب- الاحتياطات والأرباح المرحلة: هي مبالغ تقتطع من صافي أرباح المصرف لتدعيم مركزه المالي والاحتياطي بذلك حق من حقوق الملكية، مثل رأس المال وتنظيم تشريعات هذا المصدر وتضع نسبيا وحدودا له ولكيفية اقتطاعه والتصرف فيه، وقد أضحت الاحتياطات مصدرا هاما للتمويل نظرا للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال يمكن سنويا الإضافة إليه أ والخصم منه بالإضافة إلى الإمكانية المتاحة باستمرار لتوظيفه سواء فيما خصص له أ ومجالات التوظيف المناسبة. [2]

ج- المخصصات: هي مبالغ مقتطعة من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث في المستقبل كخطرا عدم السداد أ وعدم كفالة ضمانته والتزاماته لدى البنك...حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من أهم المخاطر إلى توجه إليها هذه المخصصات وهنا تميز بين نوعين لها هما مخصصات الاهتلاك ومخصصات المؤونات.[3]

2- مصادر خارجية: وتشمل على حسابات ودائع الائتمان والحسابات الاستشارية وحسابات التوفير.

أ- حسابات ودائع الائتمان: وتتمثل هذه في حسابات الودائع التي يضعها أصحابها لدى البنك كأمانة دون تحمل أي مخاطر ودون المشاركة في الأرباح وتكون في بعض البنوك بشكلين هما: الحسابات الجارية الدائنة والحسابات تحت الطلب.

ب- الحسابات الاستثمارية أ والادخارية: وهي الودائع الأكثر أهمية للبنوك الإسلامية لأنها الودائع التي يتم استثمارها من قبل البنك وبتحويل من المودعين وفي الغالب يكون هذا التحويل خطيا وعند فتح الحسابات، ويمكن أن يكون ضمنيا عندما يعرف المودع مسبقا أن البنك يستخدم هذه الودائع الادخارية.

---

[1]- أحمد سقر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2006، ص 150.

[2]- شفيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1440هـ 2019م، ص 111.

[3]- بن حد وفؤاد، البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، الناشر ألفا للوثائق، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص 118.

ويطلق عليها بالادخارية أ والاستثمارية لأن مصدرها ه وادخارات الأفراد والجهات المختلفة التي يودعها أصحابها من أجل الحصول على عائد نتيجة استخدامها من قبل البنك عن طريق استثمارها، وحسب الاتفاق على كيفية توزيع الأرباح.

ج- حسابات التوفير:تتسم هذه الحسابات في الغالب بصغر مبالغها واستمرار الحاجة إليها ولذلك يزداد عدد المودعين فيها؛ لأنها ترتبط بمعظم المدخرين الصغار وهم أكثر المدخرين عددا، ومن خلال أعدادهم الكثيرة هذه يمكن أن تتجمع مبالغ لا بأس بها لدى المصارف الإسلامية.

الشكل (1-2): مصادر أموال البنوك الإسلامية

ويمكن تقديم الشكل التالي لتوضيح مصادر أموال البنوك الإسلامية:

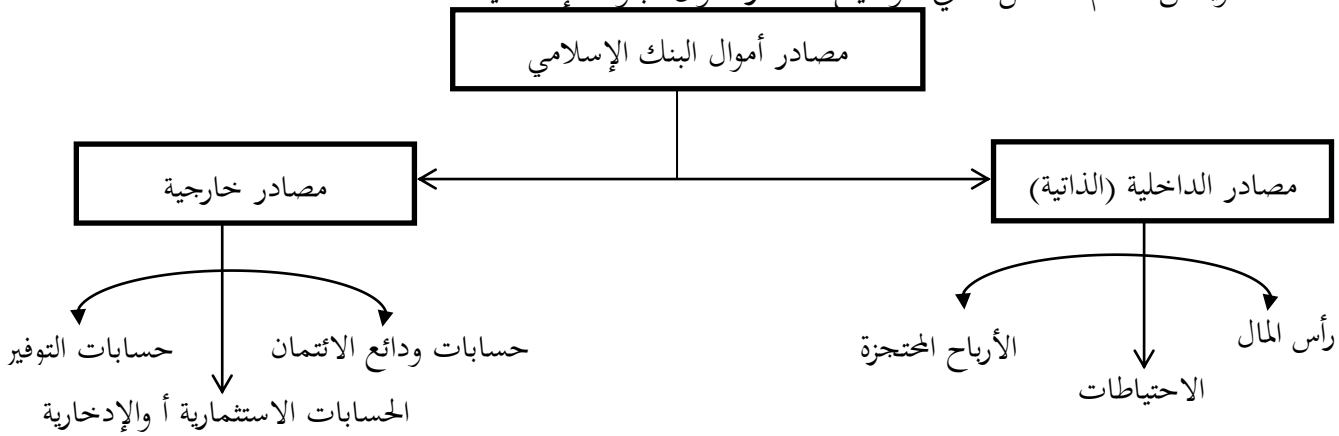

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد شفيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الأولى، 1440هـ -2019 م، ص112.

ثانيا- مصادر الأموال للبنك الكلاسيكي:

1- المصادر الداخلية:

وهي أموال المصرف خاصة وتشمل ما يلي:

أ- رأس المال المدفوع: ويتكون من الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أ ومن أي إضافات أ وزيادات تطرأ عليه في المستقبل ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك لعدة أسباب منها:

- المصرف لا يتعامل بشكل رئيس بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين.

– صغر حجم رأس المال يمكن المصرف من توزيع عائده مجرى رأس المال ومع ذلك يجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلف ثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وكذلك عدم المبالغة في رفع قيمته لأسباب مذكورة سالفا.

ب– الأرباح المحتجزة: يعتبر الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا ويمكن تقسيم الأشكال إلى استخدمها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع.[1]

الشكل (1–3): مصادر البنوك الكلاسيكية

يمكن التمثيل لمصادر البنوك الكلاسيكية بالشكل الموالي:

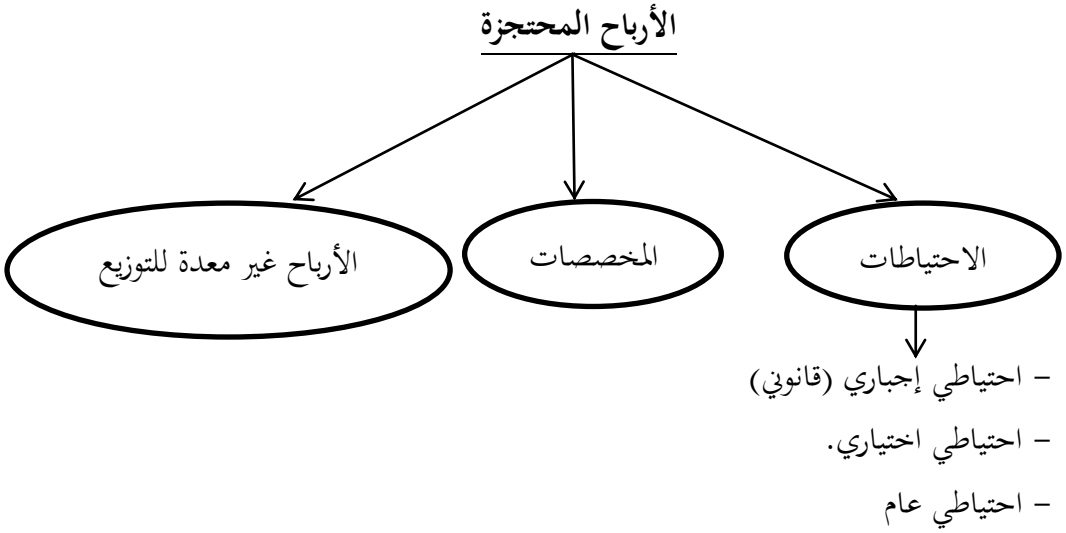

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتمادمحمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 1435 هـ– 2015م، ص 36.

2– المصادر الخارجية: تتمثل هذه المصادر في مجموعة الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من خارج نطاق أمواله الخاصة.

أ– الودائع: تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف التجاري إذ تصل نسبتها في بعض المصارف إلى 90% من إجمالي الموارد المتاحة للمصرف، وهي تتمثل فيما يودع لدى المصرف من

[1]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 1435 هـ– 2015م، ص 36.

أموال، وتأخذ صفة الديون مستحقة على ذمة المصرف ويمكن استخدامها، كنقود لإبرام الذمم وتسوية الالتزامات عن طريق الصكوك وبطاقات الائتمان حتى صارت تعرف بالنقود المصرفية.

ويمكن تصنيف الودائع الرئيسية بالمصرف التجاري إلى ما يلي:

1- الودائع تحت الطلب. (الودائع التجارية).

2- الودائع لأجل. (بإخطار سابقا).

3- حسابات التوفير.

4- الوديعة المجمدة.

ب- سندات الدين الطويل الأجل: وهي من مصادر الحديثة للتمويل ويصدرها المصرف التقليدي ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع من أمواله الخاصة.[1]

ج- الاقتراض من المصارف الأخرى والصرف المركزي: غالبا ما تلجأ المصارف التقليدية إلى الاقتراض من بعضها البعض في حالة حصول عسر مالي ا ونقص في السيولة أ ومن المصرف المركزي.

يمكن أن تكون في الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها في أوقات معينة وهذه الالتزامات تكون مؤقتة وتزيد عندما يزيد الطلب على القروض في المواسم الزراعية خصوصا.[2]

ثالثا- صيغ التمويل للبنكين الإسلامي والكلاسيكي:

1- صيغ التمويل الإسلامي: للبنوك الإسلامية صيغ مختلفة ومن أهمها (**المضاربة والمشاركة**) نتحدث عليها بالتفصيل فيما يلي:

1-1- تعريف المضاربة: هي دفع مال معين معلوم لم يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه، وصورة المضاربة الحديثة في الأعمال المصرفية الإسلامية عبارة عن عقد اشتراك بين أرباب رأس المال وبين أهل الخبرة في الاستثمار.[3]

---

[1]- محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2]- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 205.

[3]- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص 01.

1-2- تعريف المشاركة: يعرف الفقه الإسلامي المشاركة بأنها الشركة التي يشترك فيها اثنان في مال استحقوه بوارثة أ وجمعوه من بينهم أقساطا[1].

1-3- تعريف الإجارة: هي واحدة من صيغ الاستثمار التي شاعت مؤخرا وهذا النوع يقوم على تأخير المعدات، لقد بدأت المصارف الإسلامية تمويل رجال الأعمال خاصة أصحاب المشاريع الخاصة والناشئة ولقد تطورت عملية الإجارة تطورا ملحوظا لحاجة الناس إليها ويقوم المصرف بشراء الأصل أ والمعدات المطلوب تأجيرها بناء على طلب العمل.[2]

1-4-بيع السلم وبيع الاستصناع:[3]

- مفهوم السلم: يعرف على أنه عقد السلم يقوم على مبادلة عوضين أ وله محاضر وه والثمن والآخر مؤجل ه والشيء المسلم فيه.

- مفهوم الاستصناع: يعرف على أنه عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عقده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد.

1-5- المرابحة[4]:هي اشترك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد وهي نوع من أنواع التي يقوم التبايع فيها على أساس رأس المال وه وثمن شراء السلعة أ والتكلفة ففي بيع المرابحة يتم عقد البيع بالإضافة إلى رأس المال أ والتكلفة.

2- صيغ التمويل الكلاسيكي:

تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية في تمويل دورة الاستغلال ونتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها، فإنها تحتاج إلى نوع نعين اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات.

ولعل أهم القروض التي تلقاها وتستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

---

[1]- مصطفى كمال السيد طابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويل، دار أسامة للنشر، ط1، 2012، ص 269- 270.

[2]- نعيم نصر داوود، البنوك الإسلامية نح والاقتصاد الإسلامي، دار البداية، ط1، 2012، ص 159- 160.

[3]- حمزة شواذر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، عماد الدين للنشر، ط1، 2014، ص: 216- 219.

[4]- شعلال محمد، صيغ التمويل الإسلامي بين الكفاءات الاقتصادية والعقوبات المهنية، مذكرة ماستر، 2013- 2014، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص: 21.

أ- القروض العامة: توجه هذه القروض لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، دون تخصيص ما ونلجأ إليه المؤسسة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتتمثل في تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف.

ب- القروض الخاصة: خلافا للقروض العامة توجه هذه القروض عموما إلى تمويل أصل محدد بعينه وتأخذ أحد الأشكال التالية تسبيقات على البضائع تسبيقات على الصفقات العمومية.

ج-الخصم التجاري: بشكل من أشكال القروض القصيرة التي تمنحها البنوك وتعد عملية خصم بالنسبة للمؤسسات وسيلة من وسائل الدفع.[1]

د- قروض الالتزام: يمتاز لهذا النوع من القروض عن غيره بأن منح القرض لا ينتج أ وينجز عنه أي تدفق صادر للأموال من البنك، بل إذ هذا الأخير ليدخل كمتعهد لضمان المؤسسة من خلال التوقيع التأكد من الملائمة المالية للمؤسسة لأنه بمجرد التوقيع تصبح العملية بالتسديد للبنك التي لا يمكن التخلص منه مقارنة بما يحصل على مستوى تسهيلات الصندوق.[2]

[1] -Philippe marassiguin, Monnaie Banques et banques centrales dans la zone en 10 de boeck, Paris, 2004, P : 47.

[2]- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة الماجستير، جامعة وهران، تخصص: مالية دولية، 2011- 2012، ص 57- 58.

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات العائد والمخاطرة بالنسبة للبنوك الكلاسيكية والإسلامية

يناقش هذا المبحث دراسة مؤشرات العائد والمخاطرة بالنسبة للبنك الإسلامي والبنك الكلاسيكي باعتباره عنصر هام من عناصر العمل البنكي.

المطلب الأول: مؤشرات المستخدمة في البنوك الكلاسيكية حسب طريقة العائد والمخاطرة

أولا– مؤشرات العائد:

أ– العائد على حقوق الملكية:

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن لهذا يعني أن البنك يمكنه توزيع بالمزيد من الأرباح على المساهمين.[1]

ب– العائد على الأصول:

يعتبر لهذا المعدل قياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.[2]

ج– معدل هامش الربح:

يقيم قدرة البنك لكل الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

د– معدل منفعة الأصول:

تتمثل منفعة الأصل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

هـ– معامل الرفع المالي:

يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز.[3]

---

[1]– طارق عبد العال حماء، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدال الجامعية، مصر، 2001، ص 81.

[2]– محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص 471.

[3]– طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 84.

الجدول رقم (1-2): مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك الكلاسيكية:

يوضح الجدول التالي مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك الكلاسيكية:

المؤشرات	النسب
معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق ملكية) EM	إجمالي الأصول / حقوق الملكية
العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية
العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول
معدل هامش الربح PM	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

المصدر: عبد اللطيف طيبي، التطبيقات التمويل في الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد.

ثانيا- مؤشرات المخاطرة:

أ- مخاطر الائتمان: يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد وتركز مقايس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد.

ب- مخاطر السيولة: وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية التزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، كما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك إقراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها.

ج- مخاطر معدل الفائدة: هي تتمثل في مدى حسابية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة ويصبح الأصل والالتزام حساس بالنسبة لمعدل الفائدة.[1]

د- مخاطر التشغيل: تعرف على أنها مجموعة من المخاطر تتعلق بالأنشطة البنكية والأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك.[2]

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

[2] -Chrustian Dexamps ; Jacques soichat, économie et gestion de la banque, Edition EMS, 2002, P : 168.

هـ- مخاطر رأس المال: تشمل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والأداء هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك.[1]

الجدول رقم (1-3): مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنوك الكلاسيكية

والجدول الآتي يبيّن مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنوك الكلاسيكية:

المؤشرات	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	نقديات (لدى البنك+ لدى البنك المركزي + CCP) + الأصول في النقدية شديدة السيولة/ إجمالي الودائع+ المستحق للبنوك والبنك المركزي) 100
مخاطر معدل الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف- مصاريف اليد العاملة/ عدد العمال
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول أ ونسبة بازل.

مصدر: محمد جموعي قريش، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2000، الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد 3، ورقلة، 2004، ص92.

المطلب الثاني: مؤشرات المستخدمة في البنوك الإسلامية حسب طريقة العائد والمخاطر

أولا- مؤشرات العائد:

أ- العائد على حقوق الملكية:

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن لهذا يعني أن البنك يمكنه توزيع بالمزيد من الأرباح على المساهمين.[2]

ب- العائد على الأصول:

يعتبر لهذا المعدل قياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.[3]

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73- 95.

[2]- طارق عبد العال حماء، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدال الجامعية، مصر، 2001، ص 81.

[3]- محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص 471.

ج- معدل هامش الربح:

يقيم قدرة البنك لكل الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

د- معدل منفعة الأصول:

تتمثل منفعة الأصل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

هـ- معامل الرفع المالي:

يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز.[1]

الجدول رقم (1-4): مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك الكلاسيكية

وهذا جدول تفصيلي لمؤشرات العائد المستخدمة في البنوك الكلاسيكية:

المؤشرات	النسب
معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق ملكية) EM	إجمالي الأصول / حقوق الملكية
العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية
العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول
معدل هامش الربح PM	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

المصدر: عبد اللطيف طيبي، التطبيقات التمويل في الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد.

ثانيا- مؤشرات المخاطرة:

أ- مخاطر السيولة: هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامه عندما نستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة.[2]

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 84.

[2]- لقمان حلوة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي رباح، ورقلة، 2011، ص 53.

فالبنوك الإسلامية لا تستطيع جلب موارد مالية بفوائد يفرض عليها أخذ الضمانات الكافية والاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر.[1]

ب- مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسباب السلع والخدمات والأوراق المالية وأسعار العملات.

ج- مخاطر التشغيل: وتكون ناتجة عن أخطاء ترتكب في البنك سواء كانت متعمدة أ وغير متعمدة ومن أهمها: **الأمانة الموظفين، الأخطاء المهنية.**[2]

د- مخاطر الائتمان: تختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها.[3]

هـ- مخاطر رأس المال: يعود سبب منحها الإقراض أ وقبول الودائع بأسعار مرتفعة ولذلك انخفاض نسبة السيولة ووجود محفظة إقراض عالية المخاطر بالإضافة إلى عدم كفاية رأس المال.

الجدول رقم (1-5):مؤشرات المخاطرة في البنوك الإسلامية

مكونات الجدول التالي تبين مؤشرات المخاطرة في البنوك الإسلامية بالتفصيل وحسب الدراسات:

المؤشرات	النسب
مخاطر السيولة	نقديات (لدى البنك+ لدى البنك المركزي + CCP) + الأصول في النقدية شديدة السيولة/ إجمالي الودائع+ المستحق للبنوك والبنك المركزي) 100
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول أ ونسبة بازل.
مخاطر التشغيل	مصاريف العمال/ عدد العمال
مخاطر الائتمان	مخصصات المؤونات على الخسائر على إقليم والديون الغير المستخدمة/ تمويلات ممنوحة للمؤسسات + تحويلات ممنوحة للزبائن.
مخاطر السوق	هـ وإجمالي رأس المال المطلوب للبنك الاحتفاظ به

[1]- عبد الناصر براني أجوشهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس، 2013، ص 151.

[2]- كمال لوزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، أبريل 2012، ص 08.

[3]- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي، سطيف، 2009، ص 04.

Captial : 0.08 edit risk RWA : market risk RWA حيث RWA: الأصول المرجحة بالمخاطر.	

المصـــدر: مـــن إعـــداد الطـــالبتين اعتمـــادا علـــى محاضـــرة مقيـــاس تحليـــل المـــالي 2021-2022.جامعة ابن خلدون تيارت

المطلب الثالث: مقارنة بين مؤشرات المستخدمة في كل من البنوك الكلاسيكية والإسلامية

أولا: نسبة كفاية رأس المال للبنوك الكلاسيكية والإسلامية:

نسـبة كفايـة رأس المـال الخاصـة بالبنـك؛ هـي نسـبة رأس مـال البنـك إلى مخـاطره، وهـو مصـطلح يوضـح العلاقـة بـين مصـادر رأس مـال المصـرف والمخـاطر المحيطـة بموجـودات المصـرف وأيّ عمليـات أخـرى. وتعتـبر نسـبة كفايـة رأس المـال أداة لقيـاس مـلاءة المصـرف؛ أي: قـدرة المصـرف علـى تسـديد التزاماته ومواجهة أيّ خسائر قد تحدث في المستقبل.

ولحساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الكلاسيكية مُثِل لها بالقانون التالي:

{الأمـوال الخاصـة (رأس المـال بشـرائحه الثلاثـة)/ مخـاطر الائتمـان+ مخـاطر السـوق+ مخـاطر التشغيل} 100 ≥ 8%.

أمـا بالنسـبة البنـوك الإسـلامية فقـد وضـع مجلـس الخـدمات الماليـة الإسـلامية بماليزيـا ifsb معيـار لحساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية سنة 2005يتلاءم مع معيار بازل 2 وهو كما يلي:

نسـبة كفايـة رأس المـال= {رأس مـال المؤهـل /إجمـالي الموجـودات المرجحـة حسـب أوزان مخاطرهـا (مخـاطر الائتمـان + مخـاطر السـوق + مخـاطر التشـغيل) - (الموجـودات المرجحـة حسـب الأوزان مخاطرهـا الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق} 100≤ 8%

ثانيا- مؤشرات العائد:

1- العائـد علـى حقـوق الملكيـة: يقـاس هـذا المؤشـر بقسـمة النتيجـة الصـافية علـى إجمـالي حقـوق الملكيـة، ويطبـق هـذا المؤشـر في البنـوك التجاريـة والإسـلامية نظـرا لوجـود النتيجـة الصـافية وحـق الملكية في ميزانية كل بنك منهما.

2- العائـد علـى الأصـول: ويسـاوي هـذا المؤشـر نتيجـة الصـافية مقسـومة علـى إجمـالي الأصـول ويمكـن أن يغيـب هـذا المؤشـر النسـبة المئويـة للعائـد لكـل وحـدة مـن متوسـط الأصـول في البنـوك التجاريـة والإسلامية وهذا راجع لاحتواء ميزانية كل بنك على النتيجة الصافية وإجمالي الأصول.

3- منفعة الأصول: ويساوي هذا المؤشر إجمالي الإيرادات مقسومة على إجمالي القروض والإيجارات يمكن أن يطبق في البنوك التجارية خطرنا لاعتمادها على القروض، ونظرنا لمبادئ أسس عمل البنوك الإسلامية لا يمكن أن يطبق فهي تمنح قروض حسنة بدون فوائد.[1]

ثالثا- مؤشرات المخاطرة:

1- مخاطر الائتمان: هو حاصل قسمة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض والإيجارات فهي تمنح قروض حسنة بدون فوائد وعرضها المساهمة في الربحية الاجتماعية

2- مخاطر سعر الفائدة: وبحسب هذا المخطر بقسمة الأصول الحساسة تجاه الفائدة على إجمالي الأصول، ويمكن تطبيقه في البنوك التجارية لأنها تتعامل بسعر الفائدة أما البنوك الإسلامية فلا تنشأ بهذا الخطر بصورة مباشرة لأنها لا تتعامل بالفائدة أخذا أ وعطاء.[2]

3- مخاطر رأس المال: أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى شركات رأس المال المخاطر.[3]

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 81- 84.

[2]- أسماء نخلة، إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة بالبحرين، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 04.

[3]- رقية جوحيض، مولود لعرابة، مرجع سابق، ص 31.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة

تتميز وتختلف الدراسات السابقة حول المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية في هذا المبحث تناولنا دراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية واستعراض ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تم دراسة موضوع الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية من خلال عدة بحوث فيما يلي عرض أهم الدراسات:

1- بن قحدون بوزار ودحامي صدام أم حسين **المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية بين المنطق النظري والواقع التطبيقي**، مذكرة تخرد تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في **تأمينات والبنوك** جامعة ابن خلدون بتيارت **2016-2017**، هدفت هذه الدراسة إلى الفرق بين المصارف التقليدية والإسلامية بين المنطقين النظري والجانب التطبيقي، حيث تم الايصال أن المعاملات المالية الشرعية التي تقدمها الحل الأمثل للكثير من الذين يعانون عجزا مالية، ويرغبون في تمويل مشاريعهم من دون الوقوع في الربا.

2- مداح أمال نور الإيمان وروان فاطيمة **دراسة تحليلية لأبرز واقع الميزة التنافسية لخدمات المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر جامعة ابن خلدون بتيارت **2020- 2021**، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دوافع الميزة التنافسية لخدمات المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث تم التوصل فيها إلى أن الخدمات المصرفية الإسلامية قادرة على منافسة الخدمات المصرفية التقليدية وذلك من خلال جودة الخدمة والمنتجات المالية المقدمة للعميل.

3- صاب زهرة وعثمان سعاد **دراسة تقييمية لمدى جهوزية البنوك التقليدية الجزائرية للتحول إلى البنوك الإسلامية دراسة حالة البنوك ولاية تيارت**، مذكرة ماستر **مالية وبنوك** جامعة ابن خلدون بتيارت، **2018- 2019**، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كل ما يخص البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية وكذا التحوّل من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي وتطرقهم إلى

بعض من العناصر التي عالجتها مصادر الأموال واستخداماتها في كل من المصرفيين والمقارنة بينهما، إضافة إلى إبراز مدى جهوزية البنوك التقليدية للتحول إلى المصارف الإسلامية، وكانت من نتائج هذه الدراسة أن التحول من البنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية يقتضي منهج التدرج المرحلي لأنه الشكل الملائم لضمان الوصول إلى الهدف بشكل تام.

4- حلمي فاطمة الزهراء، **الميزة التنافسية والإستراتيجية البنكية – البنك الوطني الجزائري**، مذكرة ماستر في **التأمينات والبنوك**، جامعة ابن خلدون تيارت، **2011– 2012**، هدفت هذه الدراسة إلى استعراض التنافسية والميزة التنافسية من خلال استراتيجيات متنوعة التميز، وكانت من نتائج هذه الدراسة أن تزايد حدة المنافسة أدى إلى تعدد المظالم مما اضطر بالمؤسسات للسعي إلى تحقيق رضا العميل والعمل على إشباع حاجاته وتعمل على ذلك بالتكفير على مستوى العالمي، حتى ل وكانت المؤسسة تعمل محليا وهذا بسبب تطور الاتصالات والانفتاح وكذلك التجارة الالكترونية وتطلعهم إلى الأفضل.

5- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحويل البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية**، مذكرة استكمال متطلبات شهادة الماجستير في **الاقتصاد الإسلامي** الجامعة الأمريكية مفتوحة مصر **2006**، هدف هذه الدراسة إلى مناقشة مسألة الفروع الإسلامية للبنوك الربوية، حيث قام الباحث باستعراض آراء مختلفة وخلص إلى عدم جواز التعامل معها إلا في حالة عدم وجود بنك إسلامي خالص أ وفي حالة قيام مصرف ربوي للتحويل التدريجي للبنك الإسلامي.

6- سعيدي خديجة، "**إشكالية تطبيق معايير كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية وفق متطلبات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، تعد هذه الدراسة إلى توضيح عمل المصارف الإسلامية وتعريفها ومصادر أموالها واستخدامها.

7- ميلود بن مسعود، "**معايير التمويل استثمار في البنوك الإسلامية**"، مذكر ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن إنشاء

البنوك الإسلامية واستمراريتها وتوسيعها في عملها ونشاطاتها طيلة هذه الفترة تؤكد تلبيتها لاحتياجات زبائنها.

8- زرجيم جليلية، "**صيغ وأساليب تمويل واستثمار البنوك الإسلامية مع دراسات ميدانية في بنك البركة الجزائر**"، وهي مذكرة ماجستير قدمت في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أب وبكر بلقايد، تلمسان، 2006، التي ركزت في مجملها على دراسة الصيغ التمويلية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات في المشاريع المختلفة.

9- مداح عبد الإله، "**البنوك الخاصة في الجزائر والواقع والآفاق دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري**"، وهي مذكرة ماستر قدمت لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت، 2013 والتي ركزت في مضمونها على كل من البنوك التقليدية والإسلامية وكذا المصارف المشتركة بالإضافة إلى الدراسة الميدانية لبنك البركة الجزائري.

المطلب الثاني: دراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- Anouar hassoune : « la gestion des risques dans les banques islamique », moody sinvetors service, Paris, 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنوك الإسلامية حيث ركزت الدراسة على تشابك مخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية وبإضافة إلى الوساطة والمخاطر الغير مالية، فقد سلكت الضوء على تشابك المخاطر والتحديات التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية، إلا أن الدراسة اقتصرت على المخاطر في البنوك الإسلامية، ولم يعر الباحث اهتماما إلى العوائد في البنوك الإسلامية والدراسة التطبيقية حول الموضوع.

2- Salmon ahmed sheikh Amant ali jallani (2008).

تحاول هذه الدراسة معرفة هل البنوك الإسلامية معرضة للمخاطر بدرجة أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية، كما تناقش إجراءات تكييف وتسيير مقارنة المخاطر التشغيل للبنوك الإسلامية وأداء البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية ومعرفة مدى توافق الأرباح في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، وشملت الدراسة البنكية لبنكين إسلاميين.

3- Bahmaza Ali alquran deghi (2012).

حاول الباحث قياس المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والتقليدية في قطر من خلال النسب المالية والتحليل بالمخاطر الخاصة والتحليل الإحصائي لمعرفة أكثر مخاطرة وتوصل إلى أن البنوك الإسلامية أكثر من بازل 1 و2 كضرورة حتمية لمواجهة تحديات البورصة ولكنها راحت في تطبيقها اختلاف طبيعة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

4- Kabirnarul, and Andrew worthing and rakeshcupta, comparative crédit risk in Islamic and conventional Banks, jacificbosin journal, september 2015.

هدف من الدراسة إلى اختبار الفرد في مستويات المخاطرة الائتمانية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وبشكل عام تشير النتائج المتوصل إليها في الدراسة المستخدمة تلعب دورا هاما في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية.

5- Hassn Abul, 2009.

كانت الدراسة عن البنوك الإسلامية وتم إجراء استبيان على ثلاثة بنوك إسلامية هناك ثلاث أنواع من المخاطر تواجه البنوك الإسلامية وهي مخاطر سعر الصرف الائتمان والتشغيل.

6- Mohamed Amine and abdelillah el Attar (2013).

تناولت الدراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وشملت البنوك في مختلف الدول سواء التقليدية أ والإسلامية.

7-Zahidur Rahman Rubel Mia 2018 :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء مجموعة من البنوك التجارية البغلادثية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2016 عن طريق نموذج ديبونت المعدل وخلص الباحث إلى عدة نتائج من ابرزها كان بنك سجل أفضل أداء

8- Bahnazalialquearadagh.

لقد شملت البنوك القطرية، أما دراستنا فقد شملت البنوك العاملة في الجزائر وقد أخذنا البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري، أما من ناحية الطريقة المستخدمة فقد كانت الدراسة تطبيقية حول نسب كفاية رأس المال وكيفية حسابها، كما تطرقنا إلى أهم المحاور التي تطبقها البنوك وهذا محاولة لمعرفة الاستخلاص أهم الفروقات الجوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، والخروج بأهم

التوصيات لعلها تكون خطوة نح وإعادة النظر في القوانين الصادرة عن البنوك الجزائرية فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية.

9- بن كاب وزواوي (Ben capo zawawi 2013- 2014)، وقد سعى الباحث إلى معرفة تطورات اتفاقيات بازل في ظل الأزمة العالمية الراهنة ومدى تطبيق البنوك الجزائرية لهذه الاتفاقيات ولأثراء الموضوع فقد قام الباحث بدراسة تطبيقية بالبنوك الجزائرية الممثلة في القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري من خلال دراسة تطورات نسبة الملاءة ونسبة كوك خلال الفترة 2003-2006، وكذا تأثيرها على مردودية القرض الشعبي الجزائري ودراسة نسب توزيع المخاطر.

10- حاول الباحث من خلال هده الدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية الفترة 2012 -2017 وذلك باستخدام نموذج ديبونت المعدل الذي شكل رئيسي الحقوق الملكية.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

تتميز وتختلف الدراسة التي قمنا بيها عن الدراسات السابقة من اللغة العربية والأجنبية في عناصر أساسية تتمثل في:

-الإشكالية المراد دراستها تتمثل في الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية من حيث العائد والمخاطرة.

- البنك التي تمت على مستواه الدراسة (البنك الوطني الجزائري والبنك البركة الجزائري).

- النتائج المتوصل إليها أن عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر بالنسبة لمخطر السيولة وهذا في بنك البركة الجزائري أما البنك الوطني الجزائري لديه قدرة نسبة كفاية رأس المال على احتواء مخاطر الائتمان.

-الطريقة المتبع في الدراسة التطبيقية.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل جانب الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية والكلاسيكية، من حيث وأوجه التشابه والاختلاف بينهما وإضافة الخصائص والأهداف مع إعطاء صورة لصيغ ومصادر التمويل، أما المبحث الثاني كان على العوائد والمخاطرة، أما المبحث الثالث فتم فيه عرض لدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا حيث تطرقنا لأهم جوانب دراسة اللغة العربية واللغة الأجنبية كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها وإبراز أحد جوانب أهملها الباحث في دراسته وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية حول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري (دراسة المقارنة)

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية والكلاسيكية وأوجه الاختلاف والتشابه بينهما وكذلك مصادر واستخدامات أموالها، مؤشرات تقييم الأداء وكذا الدراسات السابقة، سنحاول في هدا الفصل دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري (دراسة المقارنة) وتقييم أداءهما وذلك من خلال حساب مؤشرات العائد والمخاطرة ومقارنة بينهما من حيث الطريقة والنتائج واعتماد على جمع البيانات المالية من خلال التقارير المالية لسنوات 2010 حتى 2020.

وإلمام أكثر بالدراسة التطبيقية قسمنا هدا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية بنك الوطني الجزائري، وبنك البركة الجزائري.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستعملة.

المبحث الثالث: تفسير مؤشرات العائد والمخاطرة في بنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: مفاهيم حول البنك الوطني الجزائري BNA وبنك البركة الجزائري

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت البعض الآخر، لذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

أولا– نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري ذ وأهمية كبيرة باعتبارها أحد أهم وأكبر البنوك التجارية بالنظام المصرفي الجزائري، يتكون من مجموعة من الوكالات التي تقوم بخدمة الزبائن عبر قطر الوطن، لذا سنقوم من خلال دراستنا للتعرف على بنك الوطني الجزائري قبل التطرق لوكالة تيارت.

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

وعلى الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وقد تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة

الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 لـ21 جوان 1988 وقانون 88-177 لـ 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب وج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر بـ 8 شارع شيغي فارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

نهاية سنة 2018 تم رفع رأس مال لبنك إلى 150 مليار دينار جزائري.

– إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر2022:

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية والتجارية لهذا المصرف إلى غاية 2019/12/31.

–إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2019

بعض الأرقام والإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2019/12/31.[2]

- 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17مديرية جهورية للاستغلال

1 – معلومات مأخوذة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، http://www.bna.dz تاريخ الإطلاع: 25-03- 2022 على الساعة: 05: 14.

2– الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائرىhttp://www.bna.dz

- 142موزع آلي للأوراق النقدية(DAB)
- 92 شباك آلي للبنك (GAB)
- 5288 موظف
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI)
- 165.160 بطاقة بنكية
- 2.593.529 زبون

النتائج المالية:

المنتج البنكي الصافي: 103.559 مليون دج.

الناتج الإجمالي للاستغلال: 910 96 مليون دج

ناتج الاستغلال: 703 41 مليون دج

الناتج الصافي: 31.420 مليون دج

النتائج التجارية:

الميزانية الإجمالية: .843.371.178 2 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 673.844.881 1 مليون دج

وظائف الزبائن: 410.164 1 مليون دج.

جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات: 397 153 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 148 27 مليون دج.

-أهداف البنك الوطني الجزائري:

نلخص بعض أهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فيما يلي:

1- تحسين وتسيير المعاملات الاقتصادية فيما يخص تحويلات بين الوكالة والبنوك الأجنبية؛

2- توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات؛

3- تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج في مختلف بإنشاء فروع إن أمكن ذلك من خلال البنوك الوطنية لتحقيق إنجازات في مختلف المجالات: سلع بنكية جديدة، استيعاب أكثر عدد من الزبائن، تحقيق الفوائد من المنح والقروض والودائع والوصول إلى تحسين أداء بنكي وذلك من خلال زرع الثقة بين البنك والزبون بصفة أساس الأعمال البنكية والمستهلك الأساسي لها.

ثانيا- نشأة وتقديم بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول تجربة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، من أجل تلبيات حاجات الأفراد الذين يرغبون بمعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال هذا الفصل سوف نتعرف على بنك البركة الجزائري، وهيكله التنظيمي لبنك البركة الجزائري وأهدافه، منتجات وتطور نشاط بنك البركة الجزائري.

يعرف بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر وه وعبارة عن بنك مشترك بين القطاع العام والخاص، ومساهمين هما بنك الفلاحة وتنمية الريفية (الجزائر) مجموعة البركة المصرفية (البحرين).[1]

تخضع نشاطاته لأحكام الشريعة الإسلامية، يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات جدوى اقتصادية، وقد قام البنك منذ تأسيسه بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تكوين قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والأغذية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية. [2]

أنشأ بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في قانون النقد والقرض (القانون رقم 10- 90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990) الذي صدر مع الدخول مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر، وقد أدخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري.

تأسس بنك البركة في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم بقيمة 100 دج للسهم، يمتلك عدة وكالات منتشرة التراث الوطني موزعة على مختلف الولايات (الجزائر العاصمة، البليدة، غرداية، وهران، قسنطينة، باتنة، بجاية، سكيكدة، عنابة).

[1]- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري https://www.albaraka.bank.com/

[2]- زراقي هاج، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية معموقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012، ص: 156.

– أهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياطات الاقتصادية في مجال الخدمات المصرفية وأعمال والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال:

- تحقيق الربح الحلال.
- استقطاب المواد وتشغيلها.
- تطوير وسائل جلب الأموال وتوجيهها نح والمشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

يمثل شكل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

الشكل رقم (2–1): الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة – الجزائر

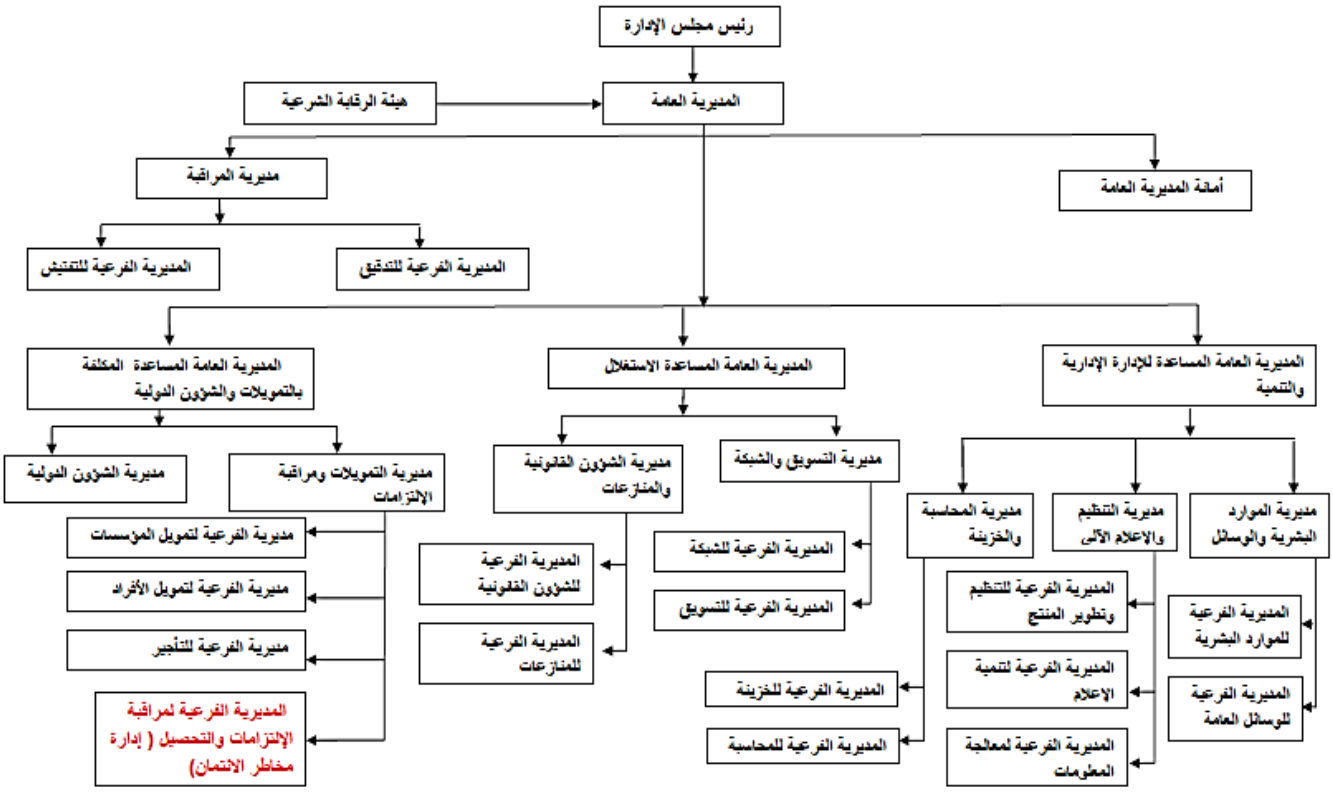

المصدر: بوسعدي مسعود، حميدي أمينة، واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية– دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماستر، قسم العلم مالية وبنوك، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019م.

– تحليل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري: يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا لتوضيح مستويات ومسؤوليات داخل البنك والعلامة بين مختلف الهياكل في هذا الإطار سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

- مجلس الإدارة في المقام الأول.
- المديرية العامة.
- مديرية للرقابة مكونة هي بدورها في ثلا مديريات أخرى.
- التدقيق– المراقبة– التفتيش.
- المديرية العامة المساعدة لشؤون الإدارة والتنمية وهي جذورها مكونة من ثلاث مديريات أخرى.
- الموارد البشرية ووسائل التنظيم والإعلام الآلي.
- المحاسبة والخزينة.
- المديرية العامة المساورة للاستغلال وهي بدورها مكونة من مديريتين هما: التسويق والشبكية الشؤون القانونية والمنازعات.

1– مجلس الإدارة: يتكون هذا الأخير من ستة أعضاء نصفهم ممثلون بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر أي ثلاث أعضاء الآخرون يقومون بتمثيل مجموعة البركة المملكة العربية السعودية يقوم هؤلاء الأعضاء الستة بتعيين رئيس مجلس الإدارة.

يقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يمثلها بتصرف بجميع شؤون الإدارة والمالية باسم مؤسسة مباشرة عن طريق مجلس الإدارة.

كما يمكن لمجلس الإدارة وضع حد العمل أعضاء المديرية العامة في إطار احترام الأحكام الواردة في عقد البنك وهذا بعدما عينهم في الوقت السابق بموجب سلطته وصلاحيته.

2– المديرية العامة: تتكون من مدير عام ينوب عنه ثلاث مدراء عامين مساعدين ومديري قسمين وكلهم معينين من طرف مجلس الإدارة كذلك اقتراح من طرف المدير العام، وعلى هذا فالمديرية العامة مكلفة بتطبيق ما يلي:

- الإستراتيجية وسياسة التنمية في البنك.
- تنظيم العام للبنات وعلاقته مع الغير.

- قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل المادية.
- شروط إصلاحات التزام على كل مستويات في ضخ قروض للزبائن على المستوى الداخلي والخارجي.

كما تقوم المديرية على ضبط توجيهات مجلس الإدارة وتقرير وسائل التقنيات الملائمة وتختص في:

- تقوية وتنمية الشبكة واستغلال البنك.
- تدبير جميع الموارد.
- تنمية رقم الأموال مع شركاء وطنيين وخارجيين.
- تثبيت وحماية سمعة البنك.
- يقم المدير العام تقريرا سنويا يعرف فيه الوضعية المالية للبنك.

3- مديرية المراقبة: وتكون تحت مسؤولية المدير المركزي تتمثل في:

- ضمان مراقبة جميع الهياكل للبنك وجميع العمليات آليات قامت بتسييرها.
- تقييم درجة الأمان وفعالية إجراءات تسيير تشغيل ومعالجة العمليات.
- التأكد من تطبيق نصوص تنظيمية من طرف مختلف هياكل البنك.

4- مديرية الموارد البشرية والوسائل:

- المديرية العامة المساعدة للشؤون الإدارة والتنمية.
- المدير العام مساعد الإدارة والتنمية المكلف بموجب سلطات الممنوحة له المتمثلة فيما يلي:

- مديرية الموارد البشرية والوسائل:

- وهي بدورها تتفرع إلى:
- المديرية الفرعية للموارد البشرية.
- المديرية الفرعية للوسائل العامة.

- مديرية تنظيم الإعلام الآلي:

- تتفرع إلى:
- المديرية الفرعية لدراسات التنظيم.
- المديرية الفرعية لتنمية الإعلام الآلي.
- المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات.

– مديرية المحاسبة والخزينة:

– المديرية الفرعية للمحاسبة.

– المديرية الفرعية للخزينة.

5– المديرية العامة للمساعدة للاستغلال:

– ويندرج تحتها مديريتين هما:

– مديرية تسويق الشبكة: وينشأ عنها فروع وهي موضوعة تحت سلطة المدير المركزي.

– مديرية الشؤون القانونية والمنازعات: وهي موضوعة تحت مسؤولية المدير المركزي تتمثل مهمات رئيسية لهذه المديرية كما يلي:

– التوجيه والتأطير القانوني لشبكة الاستغلال.

– التكفل بكل الملفات المشكوكة فيها أ ومنازعات البنك وقيام الإجراءات القانونية لحماية البنك.

6– المديرية المساعدة للتمويلات والشؤون الدولية:

يقوم المدير العام المكلف بهذه المديرية بالمتابعة وتنسيق مهمات ونشاطات الخاصة المتمثلة في:

– مديرية التمويلات ومراقبة الالتزامات: وهي بدورها تتفرع إلى:

– مديرية فرعية لتمويل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والأفراد.

– المديرية الفرعية لمراقبة الالتزامات.

يمثل شكل الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري:

الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

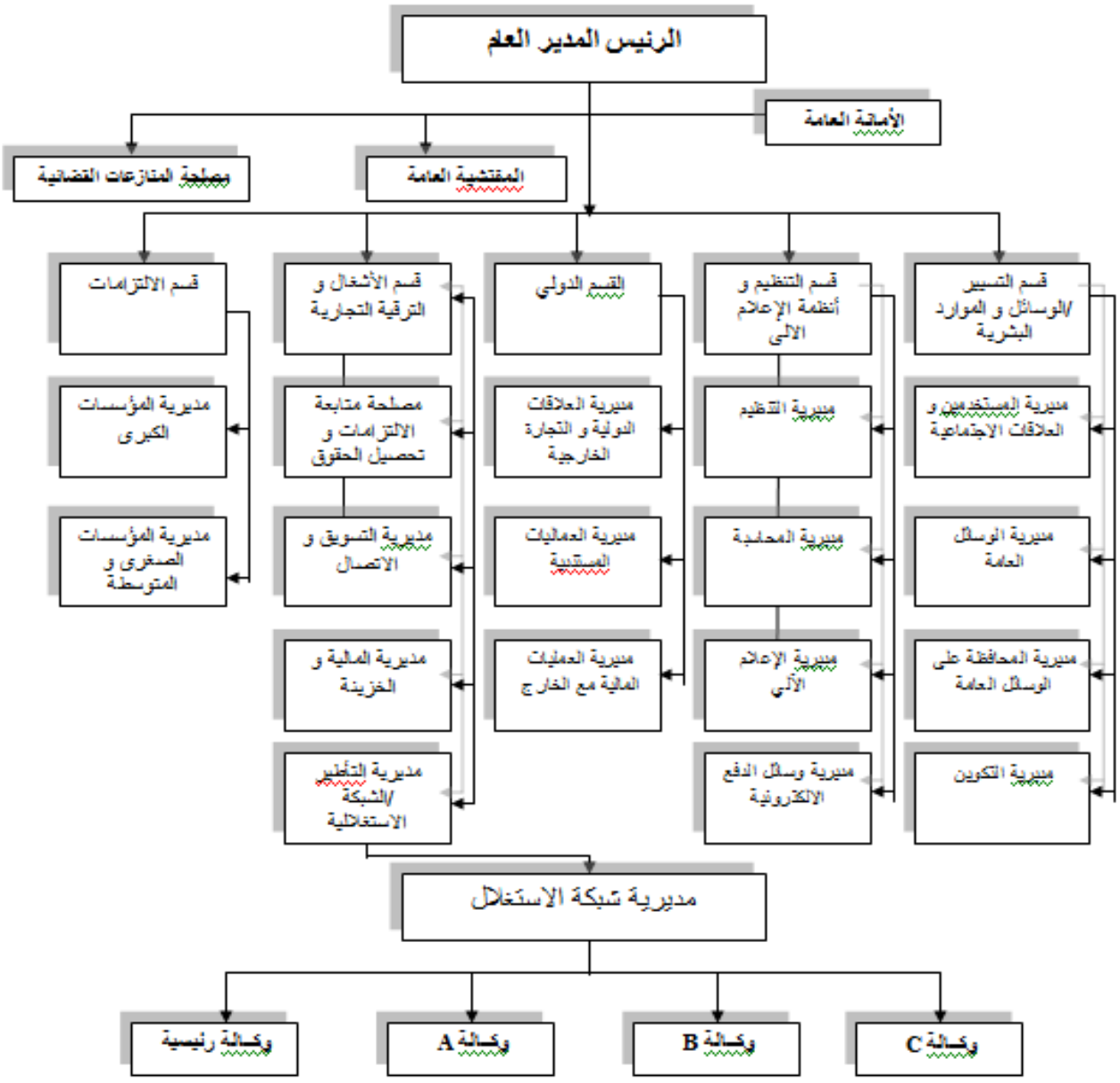

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz

– تحليل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

تتواجد بالبنك المصالح التالية:

أولا– مصلحة الصندوق: وتنقسم إلى الفروع التالية:

- عملية المقاصة.
- عملية المحفظة.
- عملية المحاسبة.
- قطاع التسديدات.
- عمليات السحب والدفع.
- التحصيلات بأنواعها.
- قطاع الأوراق التجارية.

ثانيا– المصالحة الخارجية: من بين مهام الرئيسية التي تدخل في هذه المصلحة هي:

- عملية السحب والدفع بالعملة الصعبة.
- التحصيلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التجارة الخارجية التصدير والاستيراد).

ثالثا– مصلحة القروض: وتعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- تكوين ملفات وقروض متوسطة الأجل، تسهيلات الصندوق، قروض الإمضاء.
- دراسة ملفات، قروض وإعطاء موافقة مبدئية.
- دراسة حالة مخاطر.

رابعا– المصلحة الإدارية: وتعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- التصريحات الجبائية.
- كل ما يتعلق بأمن البنك.
- دراسة ميزانية البنك إعطاء صورة مستقبلية له.

خامسا– مصلحة النزاعات: وتعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- المراسلات التي تأتي من الخارج (الخزينة، الضرائب، وحالات أخرى).
- تجميد الحسابات بالبنك نفسه أ وبالبنوك الأخرى.
- وضعية الحساب الجاري للعميل بالبنوك الأخرى وكيفية سير القروض التي أخذها منه.

المطلب الثالث: أهداف وخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

أولا–أهداف وخدمات التي يقدمها بنك الوطني الجزائري:

1– أهداف بنك الوطني الجزائري:

يهدف البنك الوطني الجزائري إلى تغطية احتياجات التمويل والاستثمار وتحقيق الربح واستقطاب الموارد وتشغيلها وتحقيق عوائد تطوير وسائل جلب الأموال وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحسين الخدمات المقدمة من طرف بنك.

2– خدمات التي يقدمها بنك الوطني الجزائري:

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي:[1]

2–1–الخدمات المقدمة للأفراد: وتضم ما يلي:

–خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

–خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

–**خدمات النقدية:** وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24سا/24سا)، و7(أيام7 /أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.

–**خدمات المساعد:** يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

–**خدمات الادخار والتوظيف:** يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفتر الادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أ وبدون فائدة حسب رغبة الزبون.

[1]– تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءا على المعلومات المستحقاة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري .http://www.bna.dz

–تمويل العقارات: يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.

–تمويل السيارات: يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء– صناديق.

2–2–الخدمات المقدمة للمؤسسات: وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

–خدمات المساعدة: تشمل إسداء النصح والاستشارة في ما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات.

–خدمات الادخار والتوظيف.

–التمويلات: وتضم

– تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير.

– تمويل الاستثمارات.

– التمويل من خلال الإمضاء رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة).

– تمويل السيارات: يشمل تمويل السيارات النفعية.

–خدمات على مستوى دولي وتشمل:

– تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير).

–ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير) .

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة والممتلكات.

ثانيا–أهداف وخدمات التي يقدمهابنك البركة الجزائري:

1–أهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات التمويل والاستثمار وفق المبادئ الشريعة الإسلامية وتحقيق ربح الحلال واستقطاب الموارد وتشغيلها وفق صيغ الإسلامية وتحقيق عوائد وتطوير وسائل جلب الأموال وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات.

2–خدمات التي يقدمهابنك البركة الجزائري:

يقدم بنك البركة الجزائري متنوعة من الخدمات

أ–بالنسبة المؤسسات يوفر بنك البركة الجزائري مجموعة من المنتجات المالية المؤسسات تعينها على انجاز مشاريعها الاستثمارية وتلبية حاجاتها الاستغلالية منها المرابحات البيع الآجل بيع السلع الإيجار.

ب–بالنسبة للمهنين يوفر البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمهنين حيث يفرع صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

ج–بالنسبة الأفراد يعمل البنك البركة الجزائري في تطوير وتنويع منتجاته للأسر حيث شاهدت عودة التمويل الاستهلاكي.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قبل أن نبدأ في تقييم أداء كل من البنك الوطني الجزائري وبنك البركة وفق طريقة العائد والمخاطرة، نوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثل في التعريف بمجتمع الدراسة التي تم اختيارها، وطريقة جمع معطياتها، ومؤشرات تقيم أدائها، وكذا كيفية حسابها كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دراسة مؤشرات العائد والمخاطرة مقارنة كفاية رأس المال

أولا– دراسة مؤشرات العائد والمخاطرة مع كفاية رأس المال بالنسبة لبنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري:

1– دراسة مؤشر العائد مع كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائر:

يوضح الجدول التالي مؤشرات العائد مع كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائر

الجدول رقم (2 –1):مؤشرات العائد مع كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائر

السنوات	هامش الربح		العائد الودائع		حقوق الملكية		العائد على الأصول		معدل كفاية الرأس مال	
	BNA	بركة	BNA	بركة	BNA	بركة	BNA	بركة	BNA	بركة
2010	49.0	53.88	3.17	3.60	19.20	13.9	2.29	2.7	54.8	27.9
2011	32.0	42.55	2.79	3.66	17.60	16.9	2.15	2.8	45.2	25.62
2012	42.37	50.56	1.87	3.59	21.17	18.94	1.32	2.7	62.3	30.55
2013	38.55	52.73	1.95	3.26	30.56	17.82	1.38	2.6	45.3	24.52
2014	33.48	57.62	1.55	3.42	20.15	18.08	1.14	2.6	56.4	20.50
2015	25.32	52.54	1.36	2.62	22.54	17.50	1.09	2.1	48.2	15.48
2016	59.2	46.65	1.67	2.34	28.50	16.39	1.6	1.8	61.3	11.56
2017	58.9	40.93	1.49	1.70	34.60	14.45	2.0	1.4	61.4	9.87
2018	60.0	43.60	2.58	2.30	23.60	18.84	1.6	1.9	52.7	11.7
2019	62.1	47.65	3.62	2.97	11.2	20.62	1.0	2.4	66.4	10.12
2020	61.8	30.01	3.47	1.08	7.2	13.33	0.7	0.02	60.7	15.07

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجExcel 2016

يمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2 –3):مؤشرات العائد مع كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائر.

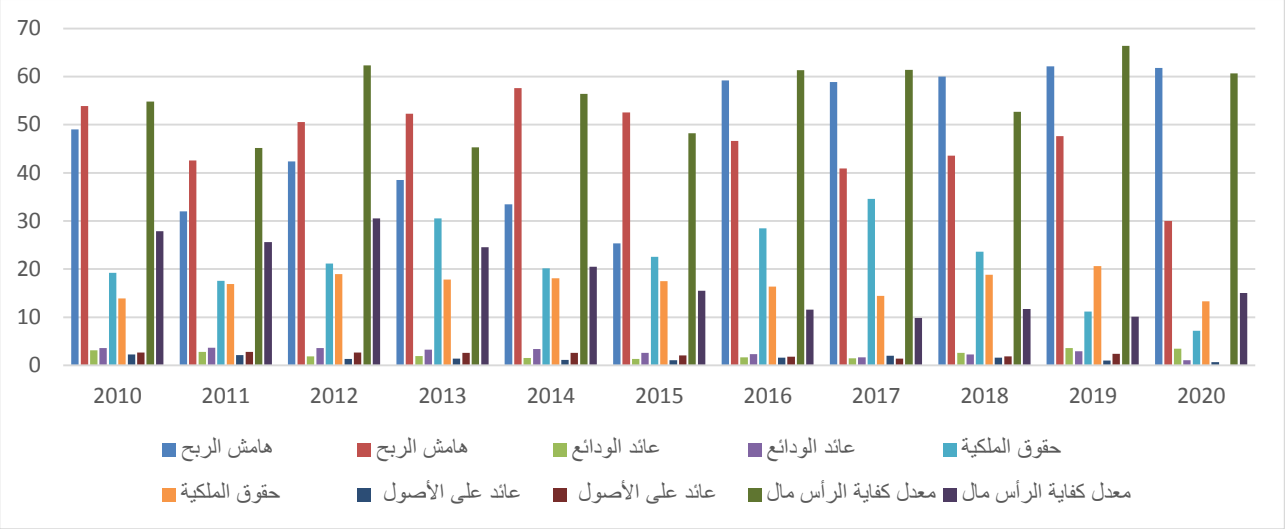

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجExcel 2016

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات كفاية رأس المال المحققة من طرف البنك البركة الجزائري غير مستقرة وغير متوازنة خصوصا في سنوات التالية 2016 حتى 2020 كانت غير قادر على تغطية والسيطرة على المخاطر الناجمة عن متغيرات تقييم الأداء المالي إلى حد ما كما نلاحظ من طرف بنك الوطني الجزائر معدلات كفاية رأس المال مستقرة وفي تصاعد نسبيا وهذا يدل على قدرت البنك على تغطية والسيطرة على مخاطر وتحقيق أرباح جيدة وهذا يدل على توليد الأرباح بكفاءة عالية وتدير أعمالها بشكل جيد وانخفاض المخاطر الناجمة عن المعدلات العوائد وبالتالي سوف يؤدي إلى حسن سمعة البنك وثقة العملاء في البنك بسبب ارتفاع قدرة البنك على إدارة مخاطرة وزيادة حجم الودائع وتقوية العلاقة مع زبائنه وعليه لابد من البنك البركة الجزائري رفع من معدلات كفاية رأس المال لتقوية وصلابة جهاز إدارة مخاطر خصوصا في سنوات الأخيرة وهذا يؤدي إلى فقدان ثقة الزبون بنك وتدني قدرت في تسيير مخاطره.

2- دراسة مؤشر المخاطر مع معدل كفاية رأس المال لدى البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري:

يوضح الجدول التالي مؤشرات المخاطر مع معدل كفاية رأس المال لدى البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2 -2): مؤشرات المخاطر مع معدل كفاية رأس المال لدى البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

السنوات	مخاطر الائتمان		مخاطر السيولة البنكية		معدل كفاية الرأس مال	
	BNA	بركة	BNA	بركة	BNA	بركة
2010	0.01	11	0.16	0.62	54.8	27.9
2011	0.2	11	0.23	0.66	45.2	25.62
2012	0.61	11	0.17	0.70	62.3	30.55
2013	0.01	0	0.15	0.67	45.3	24.52
2014	0.4	11	0.16	0.57	56.4	20.50
2015	0.2	11	0.17	0.58	48.2	15.48
2016	0.31	12	0.76	0.56	61.3	11.56
2017	0.03	10.5	0.03	0.58	61.4	9.87
2018	0.2	11	0.6	0.40	52.7	11.7
2019	0.1	12	0.01	0.44	66.4	10.12
2020	0.06	10	0.70	0.33	60.7	15.07

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

ويمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2 –4): مؤشرات المخاطر مع معدل كفاية الرأس مال لدى البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

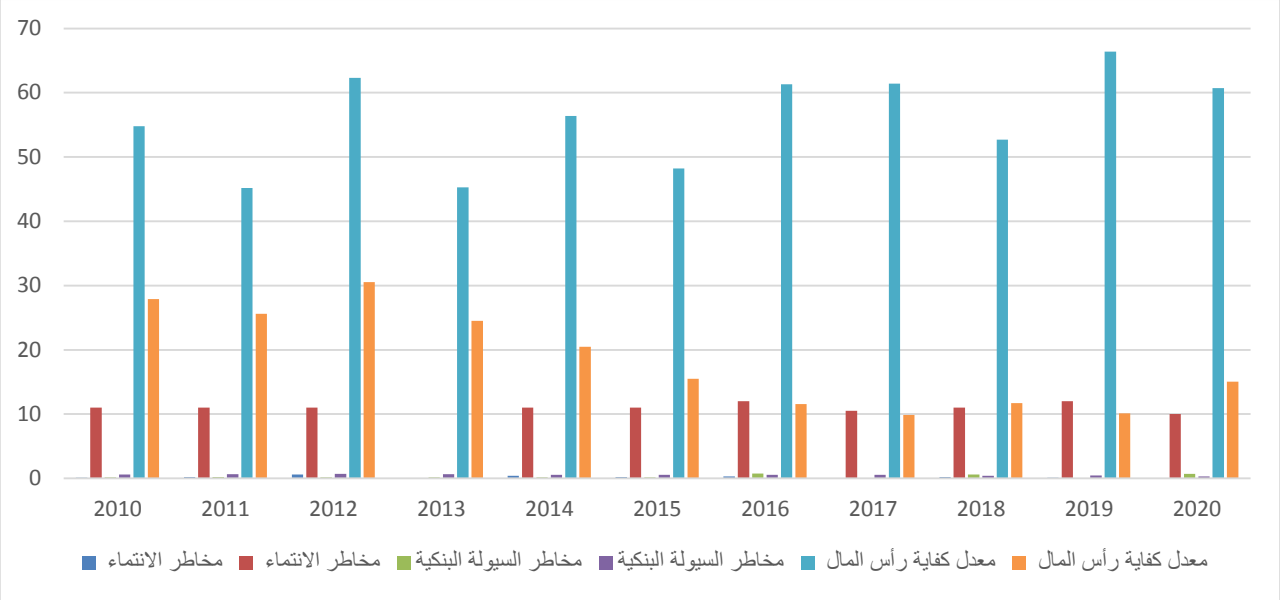

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

نلاحظ من الجدول السابق قدرت معدلات كفاية رأس المال لبنكين على إدارة مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة ولكن فيما يخص نسبة مخاطر السيولة فهي مرتفعة جدا في بنك البركة الجزائري مقارنة بنك الوطني الجزائر فهي منخفضة جدا وبالتالي فإن معدلات كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري غير قادرة على تغطية مخاطر السيولة بسبب حجم الفائض من السيولة المحتفظة به داخل البنك عكس البنك الوطني الجزائري لاستغلاله الفائض السيولة لصالحه في فتح فرص ومشاريع استثمارية جديدة تدر عليه بالعوائد مرجحة وبأقل مخاطر ممكنة ومنه التقليل من نسبة مخاطر السيولة والعمل على الرفع من نسبة كفاية رأس المال بمثابة تغطية وحماية البنك من المخاطر ولهذا على بنك البركة الجزائري تقليل ول وبقليل من احتفاظه حجم فائض السيولة وهذا ما ينجم عليه الاكتناز والتضخم لدي مساهمين.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات العائد في البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2–3): قوانين مؤشر العائد للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

المؤشرات	النسب
العائد على الأصول **ROA**	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول
معدل على حقوق الملكية **ROE**	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية
معدل هامش الربح **PM**	النتيجة الصافية/ إجمالي إيرادات
العائد على الودائع **ROD**	حقوق الملكية / إجمالي الودائع.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1– مؤشرات العائد بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

أ– العائد على الأصول:

يوضح الجدول التالي معدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2–4): معدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الوحدة: 100%

السنوات **العائد على الأصول**	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BNA	2.29	2.15	1.32	1.38	1.14	1.09	1.6	2.0	1.6	1.0	0.7
بركة	2.7	2.8	2.7	2.6	2.6	2.1	1.8	1.4	1.9	2.4	0.02

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

ويمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): نسبة تطورمعدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

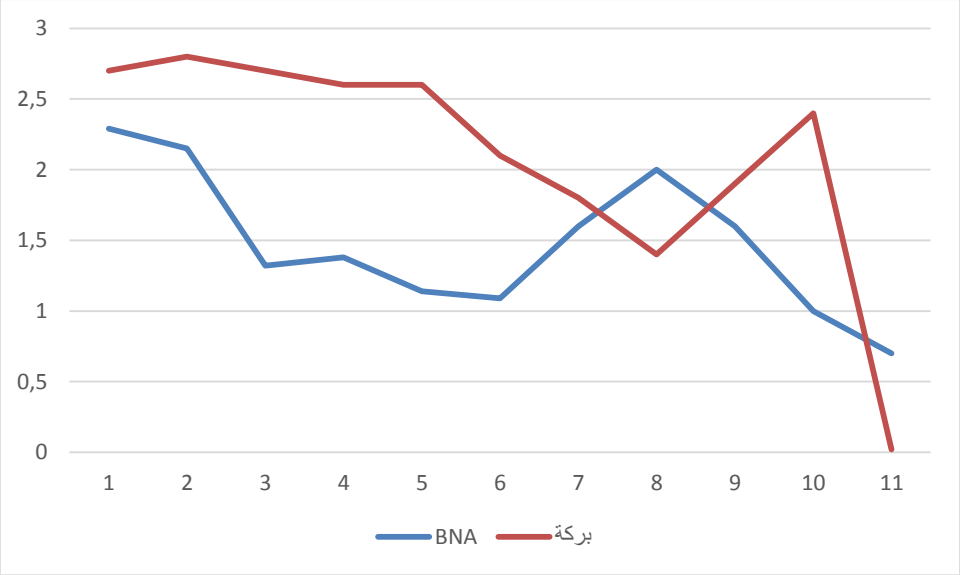

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري 2010- 2020

- تحليل العائد على الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول السابق والتمثيل البياني أن النسب المحققة من قبل البنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة تعتبر نسب معقولة وهذا يدل على حسن استغلال البنك لأصوله مقارنة بنك الوطني الجزائري الذي حقق نسب معقولة جدا ومتقاربا مع بنك البركة الجزائري من خلال توجهيهم نح والفرص الاستثمارية التي تخدم المركز المالي ومردودية لبنكين وعوائد مربحة لصالح لبنك ويعود هدا بسبب زيادة نسب إيرادات وحجم صافي الأرباح البنكين نتيجة استغلالهما الأمثل والكفء لمحفظة الأصول وموجودات إلا أنه سنة 2020 قد حقق بنكين نسبة متدنية تقدر ب 0,02% في بنك البركة الجزائري و0,70% بالبنك الوطني الجزائري ويرجع السبب في ذلك إلى وضعية الصحية التي شهدها العالم أزمة كورونا بالإضافة إلى انخفاض وتدني صافي الربح مقارنة مع زيادة حجم الأصول ومع ذلك تميز البنكين بكفاءة وقدرة على إدارة وتوظيف بشكل جيد.

ب- العائد على حقوق الملكية:

يوضح الجدول التالي معدل العائد على حقوق الملكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2-5):معدل العائد على حقوق الملكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الوحدة: 100%

السنوات / العائد حقوق الملكية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BNA	19.20	17.60	21.17	30.56	20.15	22.54	28.50	34.60	23.60	11.2	7.2
بركة	13.9	16.9	18.94	17.82	18.08	17.50	16.39	14.45	18.84	20.62	13.33

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

يمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-6):نسبة تطور معدل العائد على حقوق الملكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

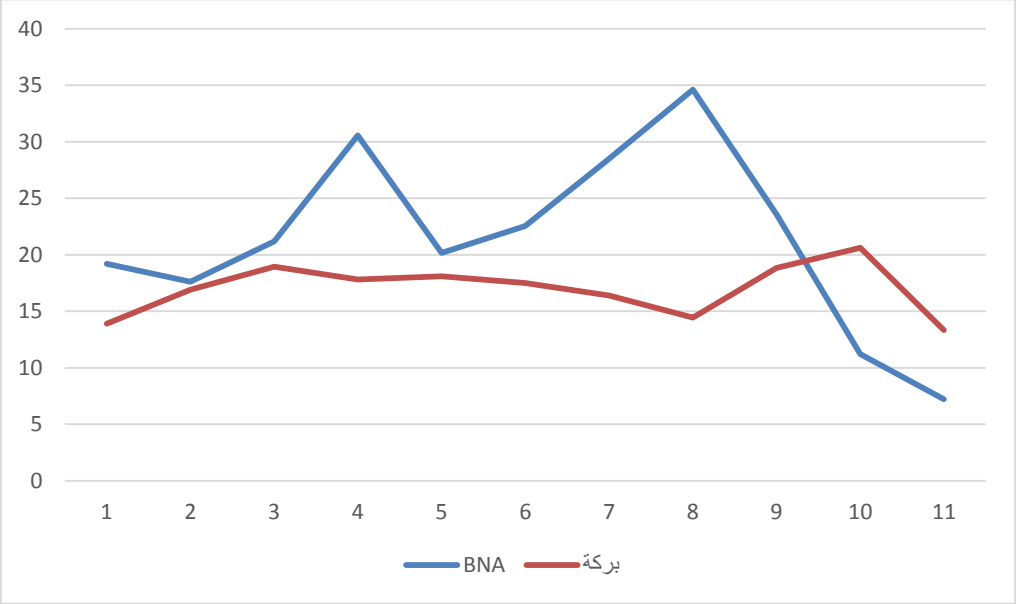

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري 2010- 2020

- تحليل العائد على حقوق الملكية:

يتضح لنا من خلال الجدول السابق وتمثيل البياني أن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري غير مستقر وغير متوازن وهذا ما ينعكس على القرارات والمشاريع الاستثمارية حيث

سجل أعلى نسبة له سنة 2019 قدرت ب 20,62 % يعود سبب الارتفاع إلى انخفاض نسبة حقوق الملكية مقارنة بزيادة حجم صافي الأرباح وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة النم وداخل البنك وانعكاس ذلك على القرارات والعمليات الاستثمارية حيث نلاحظ أدنى نسبة له سنة 2010 أي نسبة 13,90% يعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض الإيرادات البنك في المقابل ذلك زيادة أموال المساهمين نتيجة زيادة رؤوس أموال البنك بينما نلاحظ نسبة العائد على حقوق الملكية في اتجاه تصاعدي في البنك الوطني الجزائري بمقارنة بنك البركة الجزائري وهذا ما ينعكس إيجابا على قرارات والمشاريع الاستثمارية مستقبلية حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2017 أي نسبة 34,60%وهذا راجع كون زيادة صافي الدخل أكبر من الزيادة رأس المال المملوك هدا يؤدي مقدرة البنك تغطية مخاطر من خلال صلابة جهاز إدارة المخاطر وعلى رأسها نسبة كفاية رأس المال والعمل على الاحتفاظ على الأقل بالمستويات الأدنى له حتى يستطيع التحكم والسيطرة على هده المخاطر ومنه الاستفادة من هده الاستثمارات حيث نلاحظ أدنى نسبة له سنة 2020بالنسبة 7،26 % وهدا راجع إلى وضعية صحية التي شهدها العالم أزمة كورونا وهذا الأخير أثر على حقوق الملكية على الأرباح المساهمين.

ج– العائد على الودائع:

يوضح الجدول التالي معدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2– 6): معدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الوحدة: 100%

السنوات **العائد الودائع**	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BNA	3.17	2.79	1.87	1.95	1.55	1.36	1.67	1.49	2.58	3.62	3.47
بركة	3.60	3.66	3.59	3.26	3.42	2.62	2.34	1.70	2.30	2.97	1.08

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

يمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2- 7): نسبة تطور معدل العائد على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

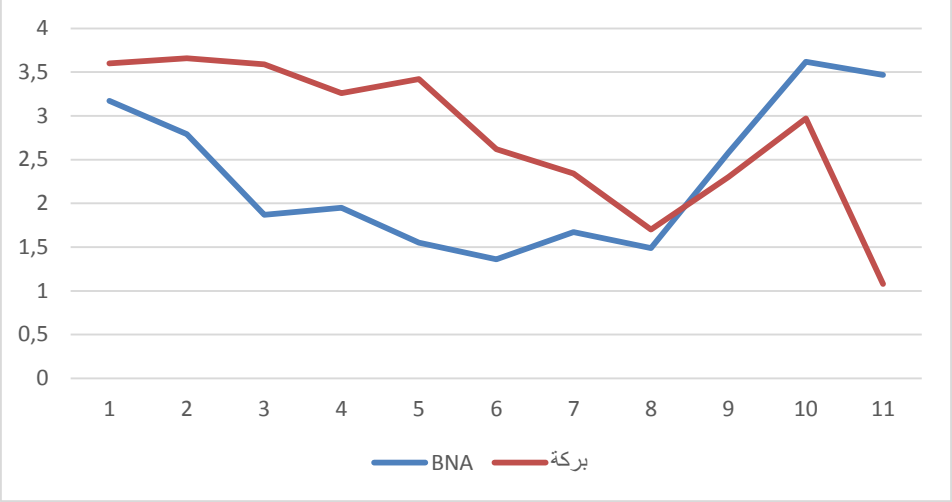

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري 2010- 2020

- تحليل العائد على الودائع:

يتضح لنا من جدول السابق وشكل البياني أن قيمة متغيرات الدراسة نسب متذبذب خلال فترة الدراسة بالنسبة للبنكين حيث تعد أعلى نسبة لبنك الوطني الجزائر سنة 2019 قدرت بـ 3،62%بينما بنك البركة الجزائري أعلى نسبة له سنتي 2010 و2011قدرت بـ 3،60% أعلى معدل استطاع تحقيقه لهذه فترة الدراسة ومع ذلك قدرة البنك الوطني الجزائري على رد الودائع لتعطيه انطباعا مقبولا إلى حد ما لدى مودعيه مما يعني اعتماده إلى حد معين على حقوق الملكية في مواجهة تلك السحوبات وهدا يشير إلى أنه اعتمد إلى حد كبير على أمواله الخاصة أكثر من اعتماد على أصول السائلة في مواجهة سحوبات المودعين بينما عرف بنك البركة الجزائري في احتفاظ على أصول السائلة وعدم استقرار.

د-معدل هامش الربح:

يوضح الجدول التالي معدل هامش الربح على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري الوحدة

الجدول رقم (2-7): معدل هامش الربح على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الوحدة: %100

السنوات / هامش الربح	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BNA	49.0	32.0	42.37	38.55	33.48	25.32	59.2	58.9	60.0	62.1	61.8
بركة	53.88	42.55	50.56	52.73	57.62	52.54	46.65	40.93	43.60	47.65	30.01

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

يمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-8): نسبة تطور معدل هامش الربح على الأصول البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

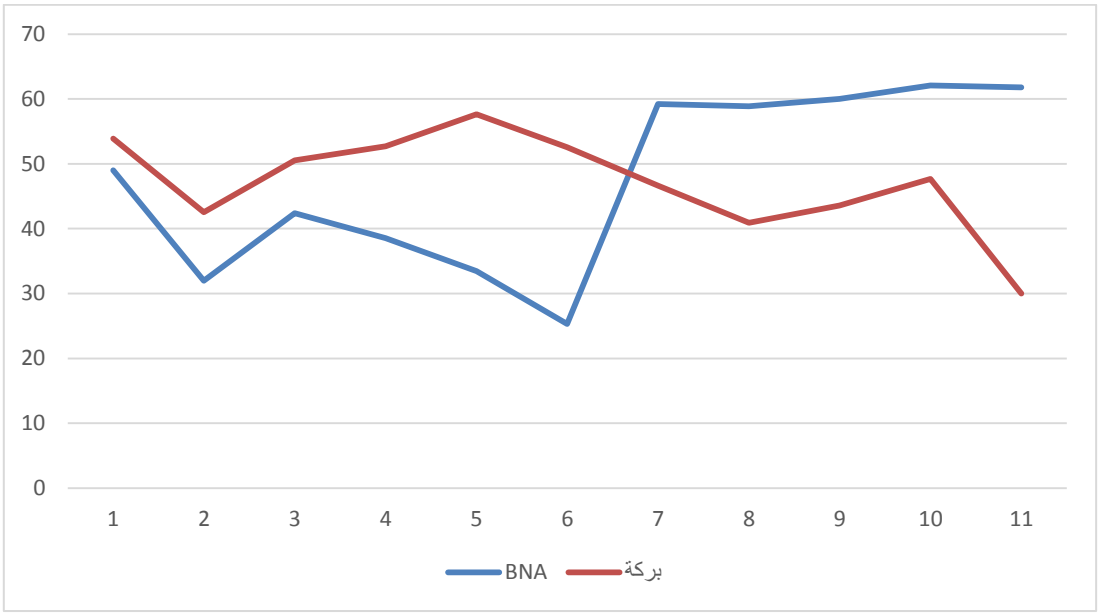

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري 2010- 2020.

- تحليل معدل هامش الربح:

نلاحظ من خلال الجدول السابق والتمثيل البياني أن نسبة بين صافي الدخل من الربح إلى الموجودات مدر للدخل الملاحظ ه وتحرك نتائج هذا المعدل حيث سجلا تراجع بنك الوطني الجزائري سنة 2015 نسبة 25,32% أما البنك البركة الجزائري سنة 2020 قدرت بـ 30,01% كأعلى نسبة أما لبنك الوطني الجزائري سنة 2020 قدرت بـ 61,80% في حين سجل بنك البركة الجزائري سنة 2014

أعلى نسبة له قدرت ب 57,62% مما يعني زيادة في قيمة الأصول مدر للدخل تفوق نسبة الزيادة في دخل الفائدة بمعنى تزايد في معدل الأصول فلذلك ارتباط نظرا لتأثر إجمالي الموجودات بالزيادة في قيمة الموجودات المدر للدخل وهدا بالنسبة البنك الوطني الجزائري نفس الملاحظة فيما يخص تغيرات هامش الربح البنك البركة الجزائري عدم الاستقرار والتذبذب في المؤشرات.

المطلب الثالث: مؤشرات المخاطر بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

يمثل الجدول التالي قوانين مؤشرات المخاطر البنك الوطني الجزائري " و"بنك البركة الجزائري

الجدول رقم(2– 8): قوانين مؤشرات المخاطر البنك الوطني الجزائري" و"بنك البركة الجزائري

المؤشرات	النسب البنك الوطني الجزائري	النسب بنك البركة الجزائري
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض	مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة/ التمويلات الممنوحة للمؤسسات + التمويلات الممنوحة للزبائن
مخاطر السيولة	نقديات لدى البنك + البنك المركزي+ ccp + الأصول غير النقدية شديدة السيولة/إجمالي الودائع +المستحق للبنوك وللبنك المركزي *100	نقديات لدى البنك + البنك المركزي+ ccp + الأصول غير النقدية شديدة السيولة/إجمالي الودائع +المستحق للبنوك وللبنك المركزي *100
مخاطر كفاية الرأسمال	نسبة كفاية رأس المال= {رأس المال المؤهل /إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزن مخاطرها(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل (–) الموجودات المرجحة حسب الأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر	نسبة كفاية رأس المال= {رأس المال المؤهل / إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزن مخاطرها(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل (–)الموجودات المرجحة حسب الأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر

	الائتمان +مخاطر السوق *{) > %8100	الائتمان +مخاطر السوق *{) > %8100

المصدر: من إعداد الطالبتين

أ-مخاطر الائتمان:

يوضح الجدول التالي معدل المخاطر الائتمان البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2-9): معدل المخاطر الائتمان البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الوحدة: 100%

السنوات / نسبة المخاطر الائتمان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BNA	0.01	0.2	0.61	0.01	0.4	0.2	0.31	0.03	0.2	0.1	0.06
بركة	11	11	11	00	11	11	12	10.5	11	12	10

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

يمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-9): نسبة تطور معدل المخاطر الائتمان البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

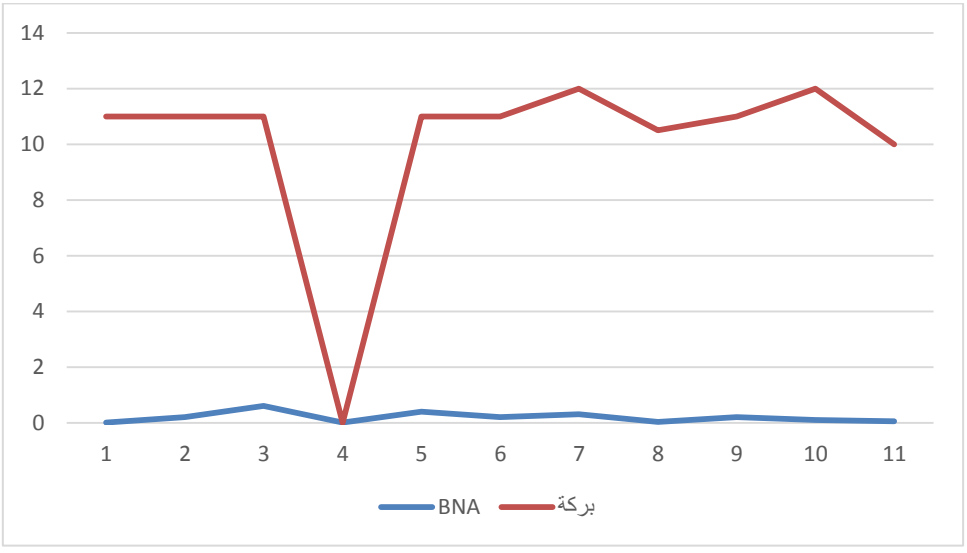

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري 2010- 2020

– تحليل مخاطر الائتمان:

ما يمكن ملاحظته من خلال جدول سابق وتمثيل البياني سابق أن قيم نسبة مخاطر الائتمان من 2010 -2020 شهدت ارتفاعا محسوس بالنسبة لبنك البركة الجزائري مقارنة بنك الوطني الجزائري شهد انخفاضا طفيفا في نسب يعود هذا الارتفاع إلى زيادة حجم النشاطات والخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك البركة الجزائري أما الانخفاض يعود إلى تخصيص قيمة كل دينار بإقراضه وهي نسبة لمواجهة الدين الشكوك في تحصيلها وتنعكس إيجابا على مستوى أداء البنك الوطني الجزائري وهذا معلوم عند أهل التخصص أن نسبة المخاطر في البنك الإسلامي أكبر منها من البنك الكلاسيكي بحيث كلما زادت الخدمات كلما أدى إلى زيادة نسبة المخاطر في البنك البركة الجزائري وبالتالي في هذه الفترة الدراسة 2010-2020 عرفت ارتفاع حجم التمويلات الممنوحة من قبل البنك نتيجة اعتماده على سياسة الائتمانية توسعية ومن هنا يأتي دور معدل كفاية رأس المال في امتصاص نسبة المخاطر والسيطرة عليها بحيث شاهدت هذه الفترة الدراسة ارتفاع معدلات كفاية رأس المال مقارنة بنك الوطني الجزائري الذي شهد انخفاضا في هذه فترة.

ب– مخاطر السيولة البنكية:

يوضح الجدول التالي معدل مخاطر السيولة البنكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2–10): معدل مخاطر السيولة البنكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

الوحدة: 100%

السنوات نسبة المخاطر السيولة البنكية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BNA	0.16	0.23	0.17	0.15	0.16	0.17	0.76	0.03	0.6	0.01	0.70
بركة	0.62	0.66	0.70	0.67	0.57	0.58	0.56	0.58	0.40	0.44	0.33

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2016

يمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (2–10): نسبة تطور معدل مخاطر السيولة البنكية البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري

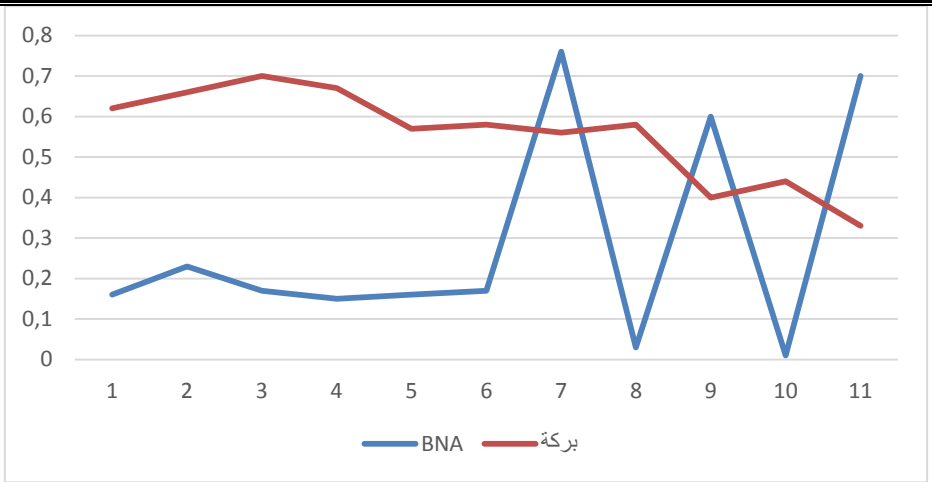

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري 2010- 2020

– تحليل مخاطر السيولة:

يتضح لنا من خلال الجدول السابق والتمثيل البياني أن نسب مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري مرتفعة جدا مقارنة لبنك الوطني الجزائري الذي شهد انخفاضا خلال فترة الدراسة 2010-2020 ويرجع النسب في ذلك أن طبيعة وخصوصا عمل البنك البركة الجزائري ووجوده في ظل بيئة اقتصادية منافية ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم إصدار قوانين خاصة تراعي فيها عمل البنوك من طرف البنك المركزي وهذا ما يؤدي بضرورة إلى ارتفاع نسبة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري عكس البنك الوطني الجزائري الذي يعتبر البنك ربوي ويتعامل بالفوائد من أجل حماية وتغطية نفسه من مخاطر يعود هذا الارتفاع يضعه في مواجهة العجز عن تسديد التزاماته وبالتالي فقدان ثقة الزبون أما الانخفاض في نسب قدرت البنك إدارة سيولته مما ينجر عنه ينجر عنه زيادة ثقة زبائن وهذا ما لحضناه في بنك الوطني الجزائري وذلك أن البركة الجزائري يحتفظ بفائض من السيولة لاستغلاله في الظروف الاقتصادية الصعبة من أجل إدارة مخاطر السيولة في المستقبل.

المبحث الثالث: تفسير مؤشرات العائد والمخاطرة مقارنة بنسبة كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تفسير مؤشر العائد والمخاطرة بمقارنة كفاية رأس المال

أولا- تفسير مؤشر العائد والمخاطرة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري:

1- دراسة مؤشرات العائد مقارنة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري

تراجعت نسب كفاية رأس المال في الآونة الأخيرة للبنك وهدا يعد خطرا محدقا بالنسبة للبنك وبالتالي المحافظة على النسب مرتفعة نوعا ما لذلك على بنك تدارك الخطر الذي يضمن استقرار وزيادة في ربحية عوائده ومن تم نموه.

2- مؤشرات المخاطر مقارنة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري:

يتميز البنك البركة بمخاطر السيولة مرتفعة مقارنة انخفاض بالكفاية رأس ماله وهدا غير صالح لبنك هدا يؤدي إلى تراجع نسب كفاية رأس المال ويعاني من مخاطر الائتمان اكبر كلما دل على زيادة حجم الخدمات والنشاطات المصرفية المقدمة

3- دراسة مؤشرات العائد مقارنة بنسبة كفاية رأس المال لبنك الوطني الجزائري:

يتميز البنك في رفع نسبة كفاية رأس المال التي تقوي صلابة نظام الداخلي للإدارة مخاطره مما يضمن الوتيرة استقراره وزيادة ربحية العوائد ومن تم نموه.

4- دراسة مؤشرات مخاطر مقارنة بنسبة كفاية رأس المال لبنك الوطني الجزائري:

مؤشرات مخاطرة البنك الوطني الجزائري مقارنة بالكفاية رأس المال يتميز بالانخفاض مخاطر مقارنة بارتفاع نسب كفاية رأس المال التي تغطيه وتحميه من مخاطر مستقبلية التي يمكن أن يواجهها وتضعه في البر الأمان وزيادة في فرص الاستثمار وحجم نموه.

ثانيا– تفسير مؤشرات العائد والمخاطرة المستخدم لبنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري:

1– تفسير مؤشر العائد المستخدم لبنك البركة الجزائري:

أ– العائد على الأصول:

نسبة العائد على الأصول في البنك هي مقياس يستخدم لقياس أداء البنك في تحقيق الأرباح من استثماراته وأصوله المختلفة وتشير انخفاض نسبة العائد على الأصول تحقيق أرباح أقل وينعكس هذا الأخير عدم كفاءة البنك في إدارة أصوله واستثماره بشكل فعال.

ب– العائد على حقوق الملكية:

يشير انخفاض نسبة العائد الحقوق الملكية أنه غير قادر على تحقيق عوائد أكبر على الأصول التي يمتلكها وعدم استخدام الأمثل للعائد التي يعتبر من أهم مؤشرات لتحديد قيمة البنك وجذب المستثمرين له.

جـ– العائد على الودائع:

يشير الارتفاع العائد على الودائع أن البنك قادر على تحقيق عوائد أكبر من حيث الفائدة المدفوعة على الودائع التي يقوم المودعون بإيداعها بشكل مقبول على عموم في استثمار الأموال وزيادة حجم الودائع وبالتالي قد يؤثر سلبا على البنك لأنه يتحفظ بالسيولة مودعين وهذا ما يؤدي إلى فقدان ثقة الزبون.

د– هامش الربح:

يشير نسبة هامش الربح في بنك نسب مقبولة عموما هذا يعني أن البنك قد يحصل على دخل كاف تقريبا لتغطية تكاليف اليومية وتحقيق أرباح ولكن على بنك تحصيل القروض التي يمنحها لجذب المودعين ومستثمرين.

2- تفسير مؤشر مخاطر المستخدم لبنك البركة الجزائري:

أ- مخاطر الائتمان:

ترتبط مخاطر الائتمان لعدم قدرة البنك على تحمل المخاطر المالية المتعلقة بفشل العملاء في سداد الديون والقروض الممنوحة لهم وإذا كانت نسبة مخاطر الائتمان مرتفعة فإنه معرض للخسائر وفشل العملاء في سداد الديون.

ب- مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة في البنك مرتفعة إن هذا يعني ربما يواجه صعوبة في تلبية الاحتياجات عملاء للسيولة النقدية في حالة حدوث أي زيادة في الطلب على السحب النقدية أ وتحويلات الأموال ويمكن أن يؤدي هذا مشكلات إلى تغيير في تنفيذ الصفقات.

3- مؤشر العائد المستخدم في بنك الوطني الجزائري:

أ- العائد على الأصول:

يشير العائد على الأصول ارتفاع في نسب يدل على الكفاءة العالية لإدارة البنك وفريق الاستثمارية وبشكل فعال في كمية الأرباح التي يحققها من أصوله المختلفة وإداراتها من خلال زيادة حجم الأرباح الحقوق الملكية لبنك الوطني الجزائري.

يشير ارتفاع نسب العائد حقوق الملكية أنه قادر على تحقيق عوائد أكبر على الأصول التي يملكها هذا يعني زيادة ربحية وتعد حقوق الملكية من أهم المؤشرات التي يمكن تستخدم لتحديد قيمة بنك في جذب المستثمرين ومكاسب كبيرة للمساهمين.

ب- العائد على الودائع:

يشير ارتفاع نسب الودائع أن بنك قادر على تحقيق الودائع وهي المصدر الرئيسي لتمويل نشاط البنك وبالتالي يعكس تحسن أداء البنك في استغلال لهذه الودائع بالفوائد التي تعود عليه بالفائض والأرباح والتحكم الجيد في المخاطر المترتبة على الودائع لذلك يشجع مودعين على الإيداع المزيد الأموال لديه مما يؤدي حركة هده الأموال لمواجهة تضخم والاكتناز.

ج- هامش الربح:

يشير إلى ارتفاع في هامش الربح مما يدفع البنك على الودائع والفائدة التي يحصل عليها من الديون والقروض التي يمنحها البنك وبالتالي زيادة في تحصيل دخل كاف لتغطية العمليات اليومية وعليه يجذب المساهمين والمستثمرين.

4- مؤشر المخاطر المستخدم للبنك الوطني الجزائري:

أ- مخاطر الائتمان:

ترتبط انخفاض نسبة الائتمان في البنك على تحمل المخاطر المالية المتعلقة بالعملاء في سداد الديون والقروض الممنوحة لهم وإن كانت نسبة منخفضة فإنه يعني أن البنك غير معرض للخسائر، لسداد ديونه زيادة في شروط القروض والديون وتحسين عملية تقييم.

ب- مخاطر السيولة:

انخفاض النسبة يعني قدرة البنك على تلبية احتياجات السحب النقدي العملاء وفتح صفقات وعلى هذا الأساس القدرة على مواجهة السيولة النقدية في حالة حدوث أي زيادة الطلب على السحب النقدي المفاجئ للبنك وهذا يؤدي إلى زيادة سمعة البنك.

المطلب الثاني: النتائج المتوصل إليها بالنسبة لبنك البركة الجزائري

أولا- العائد:

- تتميز كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري بعدم الاستقرار والتوازن خصوصا في الآونة الأخيرة.
- تعتبر نسب المحققة في ما يخص العائد على الحقوق الملكية والعائد على الأصول نسب مقبولة على العموم وهذا يدل على حسن استغلال البنك لأصوله.
- يمثل انخفاض هامش الربح لبنك البركة الجزائري عدم الاستغلال الأمثل للعائد الذي يحفزه على فرص استثمارية المربحة لصالح البنك.
- وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الحقوق الملكية ونسب كفاية رأس المال بدلالة إحصائية وهذا راجع إلى آليات التمويل المعتمدة لبنك البركة الجزائري.

ثانيا- المخاطر:

- يتميز جهاز إدارة مخاطر بنك البركة الجزائري بعدم الاستقرار والتوازن في مخاطر الائتمان خصوصا بما يخص مخاطر السيولة ارتفاع هذه النسب نتيجة تحفظه بها.
- كلما كان بنك البركة الجزائر يعاني من نسبة مخاطر الائتمان أكبر يدل على زيادة حجم الخدمات والنشاطات المصرفية.
- تعتبر نسب مخاطر السيولة مرتفعة جدا هذا من طبيعة وخصوصية عمل البنوك الإسلامية ووجودها في ظل بيئة اقتصادية لا تراعي عمل هذه البنوك (خاصة فيما يخص علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي).

– تراجع في الآونة الأخيرة نسب كفاية رأس المال بنسب بنك البركة الجزائري وهذا يعد خطرا محدقا لابد المحافظة على نسب كفاية رأس المال حتى يضمن استقرار الزيادة الربحية للبنك.

– الخطر الأكبر والأهم الذي يتعرض له بنك البركة الجزائري هـ ومخاطر السيولة.

المطلب الثالث: النتائج المتوصل إلى بالنسبة للبنك الوطني الجزائري

أولا– العائد:

– تعتبر النسب المحققة في البنك الوطني الجزائري نسب معقولة جدا مقارنة بكفاية رأس المال.

– وجود هدف الموازنة للعائد لتحسين العمل الداخلي مما ينعكس إيجابيا على مستوى أداء البنك.

– نم والبنك الوطني الجزائري على مستوى أداء متقارب بالنظر إلى التقارب بنسب كمقارنة رأس مالها وسياستها.

– تحديد مستوى كفاية استخدام البنك لاستغلال العائد التي تعود عليه بأرباح مستقبلية.

– يعرف العائد حقوق الملكية والعائد على الأصول أهم مؤشرات البنك وهذا ما استنتج أن البنك الوطني الجزائري يتميز بالقدرة والسيطرة لاستغلال الأمثل لأصوله.

– يعمل البنك الوطني الجزائري على مستويات كفاية رأس المال مرتفعة وهذا يضمن حسن تقييم أداء وحرصها على السلامة المالية.

– يمثل ارتفاع هامش الربح المحقق بين العائد التي يدفعها على الودائع والفائدة التي يتحصل عليها للديون والقروض.

ثانيا– المخاطر:

– وجود موازنة بين الاستقرار ومخاطر الائتمان وذلك للتغطية العالية لكفاية رأس المال.

– تؤثر سيولة البنك بقدرته على الوفاء بديونه القصيرة الأجل.

– القدرة على التعامل مع عمليات الصحب غير المتوقعة من المودعين.

– ينتهج البنك الوطني الجزائري وقاية جيدة للتعامل مع مخاطر الائتمان وذلك حرصا على تقليل من انعكاساتها السلبية.

– يفضل البنك الوطني الجزائري استغلال السيولة لزيادة قدرته على الوفاء والتزاماته بهدف تحقيق ربحية جيدة.

– يتخذ البنك الوطني الجزائري شروط زيادة القروض والديون وتحسين عمليات التقييم والمراجعة لتقييم قدرة العملاء على سداد الديون وهذا ما يضمن حماية البنك الوطني الجزائري من المخاطر.

خلاصة الفصل:

كان هذا الفصل تطبيقي بامتياز؛ فالمبحث الأول تناولنا فيه نشأة وتعريف بنك البركة والبنك الوطني الجزائري وتحليل هيكلهما الداخلي، ثم تطرقنا إلى دراسة الجانب المالي الخاص ببنك البركة الوطني الجزائري وبنك البركة على مؤشرات تقييم الأداء المالي (العائد والمخاطرة) وربطهما بمعدل كفاية رأس المال، ثم استخدام أسلوب تحليلي وتفسيري ومن ثم حاولنا أن نسقط الجزء النظري على الدراسة التطبيقية؛ وذلك بحساب العوائد المخاطر لكلا البنكين ومعرفة نسبة المؤشرات المشتركة المختلفة وأهم الفروقات بينهما، ومنه توصلنا إلى النتائج وربطهما بالفرضيات، واستخلصنا في هذا الفصل إلى:

- بالنسبة لمؤشر العائد فالبنك الوطني الجزائري أفضل من بنك البركة.
- أما بالنسبة لمؤشرات المخاطر فأداء البنكين متقارب.

خـــاتـمـــة

استطاعت البنوك الإسلامية فرض نفسها في الساحة المصرفية وتحقيق عدة نجاحات حيث تلقى منافسة كبيرة بينها وبين البنوك الكلاسيكية أي التنافس والتسابق بينهما كان يرتكز حول المعاملات المصرفية المقدمة إلى العملاء وللحكم عليها بواسطة عوائدها ومخاطرها بالخدمة المصرفية وبالتالي قمنا بدراستنا لأجل إسقاط الجانب النظري لموضوع **الفرق بين البنوك الإسلامية والكلاسيكية** ومن خلال الدراسة التحليلية والتفسيرية التي أجريناها من البيانات المتعلقة **بالعوائد بالمخاطرة** استطعنا أن نستخلص ما يلي:

1- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في الحسبان.

2- تشابه البنوك الإسلامية والكلاسيكية في بعض جوانب الخدمات مثل التحصيل.

3- تقارب نسب العوائد والمخاطر بين البنوك (بنك البركة الجزائري والبنك الجزائري).

4- تقبل البنوك الكلاسيكية الودائع من أصحاب الفائض في الأموال لتعيد توزيعها على أصحاب العجز المالي وذلك مقابل فوائد وهذا هـ ودور الوساطة الهام الذي تلعبه.

5- البنوك الإسلامية في الأصل هي التي تقدم خدمات مصرفية بعيدة عن الربا ومن أمثلة عن ذلك المرابحة والمضاربة...وكلها معاملات مصرفية شرعية.

6- الكفاءة في استخدام الأصول أ وبمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول بنك الوطني الجزائري أكبر مقارنة بنك البركة الجزائري.

7- توضح نسبة العائد على حقوق الملكية تحقيق عوائد أكبر على الأصول التي يمتلكها.

8- تعديل بعض مؤشرات الداء للبنوك التقليدية لتتلاءم مع تقييم أداء البنوك الإسلامية وتوصلنا لإثباتها من خلال تطبيق مؤشر السيولة الذي يتم تعديل فيه عند تطبيقه على بنك البركة الجزائري وBNA.

9- احتمال التخلف عن السداد يزداد أكثر عد بنك الوطني الجزائري، فمخاطر الائتمان لديه أكبر من بنك البركة الجزائري، الذي يمكن أن تكون خسارة أكبر.

10- عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث على بنك الوطني الجزائري على من بنك البركة الجزائري وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين.

اختبار الفرضية الأولى "معرفة مدى استخدام البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية مبادئ وتقنيات العائد والمخاطرة" وعليه فإن البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية تقدر معرفة مبدأ استخدام تقييم الأداء المالي وهدا ما يؤكد صحة هده الفرضية

اختبار الفرضية الثانية "وجود علاقة بين مؤشرات العائد والمخاطرة للبنك الإسلامي والكلاسيكي" وعليه وجود العلاقة بين المؤشرات العوائد والمخاطر في البنكين وهدا ما يؤكد صحة الفرضية

2- التوصيات والاقتراحات:

بعد الخوض في مسائل هذا البحث والتوصل إلى نتائجه نتقدم بالتوصيات التالية لكلا البنكين.

- يجب على البنكين الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة المخاطر ولكن محاولة عدم تضيع فرض الاستثمار وهذا من أجل خفض مخاطر نسبة الائتمان.

- ضرورة خلق التوازن بين مختلف المصادر النقدية للبنكين وذلك لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات.

- توعية العاملين في المصارف بضرورة إتباع الأسس العلمية في كيفية التعامل مع العمليات المصرفية الحديثة وتطويرها مما قد تساهم في تعزيز كفاءة المصرف ونسب ثقته.

- العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالبنوك على تطبيق وسائل الاستثمار الإسلامية.

- التنويع في مبادلات النشاط والابتكارات جديدة تتلاءم مع الشريعة الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

3- آفاق الدراسة المستقبلية:

من خلال دراستنا للموضوع تقترح بعض آفاق الدراسة والتي من وجهة نظرنا تستحق البحث فيها ومعالجة إشكالياتها نذكر ما يلي:

- تقنيات التمويل والاستثمار وأثرها على المخاطر المالية في البنوك التقليدية والإسلامية.

- تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر في ظل المنافسة للبنوك التجارية.

من هدا سوف نطرح سؤال التالي: **ما أثر تقييم أداء البنوك الإسلامية بالجزائر في ظل المنافسة للبنوك الكلاسيكية بين العائد والمخاطرة؟.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- القرآن الكريم

2- الكتب:

1. أحمد سقر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2006.

2. أحمد سلمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، دار جدار للكتاب العالمين ط1، هكان، 2008.

3. أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية و"الرقابة عليها"، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 1430هـ- 2010م.

4. الخضري محسن أحمد، البنوك الإسلامية، دار الحرية، مصر، الطبعة الأولى.

5. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.

6. بن حد وفؤاد، البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018.

7. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2013.

8. حسين محمد سمحان، سهيل سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2010.

9. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أداؤها المالي آثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، د.ط، د.ت.

10. سأمر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، ط1، 2011.

11. شفيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1440هـ 2019م.

12. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000.

13. عبد الرواق رحيم الهيني، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 1998.

14. عبد الناصر براني أجوشهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس، 2013.

15. غازي عبد المجيد الرقيبات، المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة، دار وائل للنشر، ط1، 2014، الأردن.

16. غريب جمال، المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية، دار الاتحاد الغربي، القاهرة، 1972.

17. قنية عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية- دراسة مقارنة- دار النفائس، الأردن، ط1، 2013.

18. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010.

19. محمد حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان.

20. محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.

21. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 1435 هـ- 2015م.

22. محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة-، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامية، بيروت- لبنان، 1986.

23. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، ط1، بيروت- لبنان، 2002.

24. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

25. مصطفى كمال السيد طابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويل، دار أسامة للنشر، ط1، 2012.

26. مصطفى كمال السيد طابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

27. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، دار النشر، مصر، 2015.

28. نعيم نصر داود، البنوك الإسلامية نح واقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، سنة 1433هـ- 2012م.

29. نعيم نصر داوود، البنوك الإسلامية نح والاقتصاد الإسلامي، دار البداية، ط1، 2012.

30. يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الكبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1429هـ- 2009م.

31. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحماد، الأردن، 2014.

32. رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.

3- الأطروحات والرسائل الجامعية:

33. أسماء نخلة، إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة بالبحرين، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

34. زراقي هاج، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية معموقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011- 2012

35. سارة سواكرية، ونزيهة بوزيد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية مذكرة ليسانس، تحليل نقدي، 2012- 2013.

36. عبد الرزاق عزوز، واقع المزيج التسويقي في البنوك الإسلامية وأثره على ولاء "دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج"، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، فرع تسويق مصرفي، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020.

37. لقمان حلوة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي رباح، ورقلة، 2011.

38. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة الماجستير، جامعة وهران، تخصص: مالية دولية، 2011- 2012.

39. رئيس مصلحة القروض، البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت 540.

4- المجلات:

40. طلحة عبد القادر، يزيد قادة، صوار يوسف، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، مجلة المالية والسواق الجزائر.

41. كمال لوزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، أبريل 2012.

42. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 05 مارس 2005.

43. مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي، سطيف، 2009.

5- المراجع الأجنبية:

44. Chrustian Dexamps ; Jacques soichat, économie et gestion de la banque, Edition EMS, 2002.

45. Philippe marassiguin, Monnaie Banques et banques centrales dans la zone en 10 de boeck, Paris, 2004.

الملخص:

تأتي هذه المذكرة تحت عنوان: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية.

فقد أمكن دراسة البنكين من منظور مقارن قائم على استخدام المنهج التحليلي التقييمي، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية بجمع البيانات المتعلقة بالعائد والمخاطرة بالنسبة لبنكي البركة الجزائري والوطني الجزائري، ومقارنتهما بكفاية رأس المال.

وقد تعددت أبعاد البحث والدراسة، وهو خلاصة النتائج المتوصل إليها من خلال قدرة كفاية رأس المال على تغطية مخاطر السيولة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، أما بالنسبة لبنك البركة الجزائري عدم قدرة كفاية رأس المال لتغطية مخاطر السيولة نتيجة التحفظ بها.

كخلاصة القول يرجع السبب لارتفاع نسبة مخاطر السيولة إلى طبيعة وخصوصية عمل البنوك الإسلامية ووجودها في ظل بيئة لا تراعي أحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية- البنوك الكلاسيكية- بنك البركة- البنك الوطني الجزائري- العائد والمخاطرة.

Summary:

This memorrandum comes under the title of a comparative study between the Islamic banks and classical banks. It was possible for us to study it form a comparative perspective based on the use of the analytical and the evaluative approach , through the applied study by collecting data related to return and rissk for AL-Baraka Banks of Algeria and the National Agerian Bank.

The dimenions of research and study have , and it is a summary of the results reached thtough the ability of capital adequacy to cover the liquidity risks for the National Bank of Algeria, as for the Algerian Al Baraka Bank, the inability of the capital adequacy to cover the liquidity risks as a result of its reservation. An environment that does not observe the provisions of Islamic law.

Keywords: Islamic banks - classic banks - Al Baraka Bank - National Bank of Algeria - return and risk.